الجمهوريـــــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

جامعـــــة غردايـــــة

كليـــة الحقـــوق والعلـــوم السياسيـــة

قســـــم علوم السياسية

مذكـــرة مكملـــة من مقتضيـــات نيـــل شهـــادة الماستـــر

في تخصص: تنظيم سياسي وإداري

تحـت عنوان:

تأثير البناء الاجتماعي على الإدارة العامة في الجزائر

دراسة حالة بلدية المنيعة

إعداد الطلبة

"تقرتي سعدية "

إشراف الأستاذ

" د. بجقينة مصطفى"

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.	حكيم سمير	جامعة غرداية	رئيسا
أ.	" بجقينة مصطفى"	جامعة غرداية	مشرفا مقررا
أ.	خير الناس حمزة	جامعة غرداية	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 1445 هـ -1446 هـ/2024 م-2025

الإهـــداء

الحمد لله الذي بنعمته تمت الصالحات،شيء جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح،لكن الأجمل أن يتذكر من كان السبب في ذلك ،أهدي ثمرة جهدي إلى من ربط الله طاعتها بالجنة ،إلى أجمل وردة متفتحة ،بأحلى عطر أنبتتها لي الأرض الطيبة إلى أول من نطقت بإسمها إلى من أمدتني باللطف و الأمان إلى منارة دربي.

أمي ثم أمي ثم أمي الغالية

إلى منبع العطاء والسعادة ،مرشدي ومنير دربي ،إلى من رباني على طريقة الإسلام وارشدني إلى طريق الصواب إلى أجمل كائن عرفت معه الأمان إلى من عانى وأفنى عمره ليوصلني إلى أعلى المراتب أبي العزيز .

إلى من كانت بسمتهم ونظرتهم تبعث في نفسي القوة وحب الحياة إخوتي الأعزاء أطال الله في عمرهم وأنار دربهم وذلل الصعاب أمامهم.

إلى من ساندني وحفزني دائما لإكمال مشواري الدراسي ،ووقف بجانبي دوما **زوجي نور الدين بقلقولة**.

إلى صديقات العمر ورفيقات الدرب وكل من جمعتني بهم المحبة والصداقة والأخوة،إلى كل من علمني حرفا طيلة مشواري الدراسي،أساتذتي الكرام ،إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا...

تقرتي سعدية

شكر وتقدير

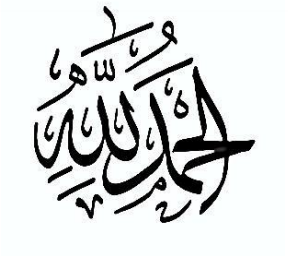

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات والبركات وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، فلك الحمد ربي حتى ترضى.

والصلات والسالم على رحمة هللا المهداة للعالمين ونعمته المسداة للمؤمنين، وحجته البالغة على الناس أجمعين سيدنا وإمامنا وحبيبنا ومعلمنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم النبي الصادق الوعد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

انطلاقا من قول رسولنا الحبيب (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) فأول ما نتوجه بالشكر والثناء الحسن على الله تعالى صاحب تحقيق المقاصد والغايات الذي نسأله أن يرزقنا بهذا الجهد المتواضع الأجر العظيم والجزاء الكريم أن ينفعنا به يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، هو نعم المولى ونعم النصير.

.ونتقدم بالشكر الجزيل للدكتور القدير * **بجقينة مصطفى***

الذي تكرم بالإشراف على هذه المذكرة، والذي لم يدخر جهدا بتقديم النصح والإرشاد والدعم المعنوي وتقديم الآراء والتوجيهات والمتابعة المستمرة.

الأستاذة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول قراءة المذكرة والحكم عليها وإبداء ملاحظاتهم القيمة كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى وكل من ساهم في وصولنا الى هذه المرحلة

ولكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

ملخص باللغة لعربية

يُعدّ البناء الاجتماعي أحد العوامل الأساسية المؤثرة في طبيعة وأداء الإدارة العامة في الجزائر، حيث يحدد إلى حد كبير البيئة التنظيمية وأنماط السلوك الإداري. ومن خلال دراسة حالة بلدية المنيعة، تبيّن أنّ القيم والعادات والتقاليد والانتماء الاجتماعي تشكّل إطارًا فعليًا لعمل الإدارة المحلية، ما يؤثر بشكل مباشر على فعاليتها وكفاءتها. كما أظهرت النتائج أنّ الإدارة العامة كلما تبنّت ممارسات أكثر توافقًا مع الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي، زادت قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الثقة بينها وبين المواطنين. وتخلص الدراسة إلى أنّ التفاعل الإيجابي، والمرونة، والتكوين المستمر، واعتماد آليات حديثة في التسيير، إلى جانب إشراك المجتمع المحلي، تُعدّ خطوات ضرورية لمواجهة التحديات المجتمعية وتحقيق إدارة عامة أكثر فعالية.

Abstract in English

The social structure is one of the key factors influencing the nature and performance of public administration in Algeria, as it largely shapes the organizational environment and administrative behavior. Through the case study of the Municipality of El Menia, it was found that values, traditions, customs, and social belonging provide the actual framework within which local administration operates, directly affecting its efficiency and effectiveness. The findings show that the more public administration adopts practices aligned with the social and cultural specificities of the local community, the greater its ability to achieve sustainable development and strengthen trust with citizens. The study concludes that positive interaction, flexibility, continuous training, the adoption of modern management tools, and the active involvement of the local community are essential steps to address social challenges and ensure a more effective public administration.

المقدمة

تُعتبر الإدارة العامة أحد الركائز الأساسية لتسيير الشأن العام وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة، حيث تعتمد بشكل كبير على البيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة بها. ويُشكل البناء الاجتماعي إطاراً اجتماعياً يتضمن القيم، والعادات، والمعايير التي تؤثر بشكل مباشر في سلوك العاملين في الإدارة العامة، مما ينعكس على جودة الأداء الوظيفي وفاعلية تقديم الخدمات العامة. ومن هذا المنطلق، يُعد فهم تأثير البناء الاجتماعي على الإدارة العامة ضرورة حتمية لتحسين الأداء الإداري ومواءمته مع متطلبات المجتمع المحلي الظرفية والاستجابة للتغيرات الاجتماعية المتسارعة **(تأثير البيئة الإجتماعية و الثقافية على الأداء الوظيفي، 2025).** **لا يوجد تهميش في المذكرة هي مجهود الطالب**

في الجزائر، تتداخل العوامل الاجتماعية والثقافية بشكل معقد مع الإدارة العامة، فالإدارة ليست مجرد جهاز تنظيمي بل هي نظام اجتماعي تفاعلي يعمل في بيئة متغيرة تضم عوامل مثل الثقافة، والقيم، والعادات، ومعايير السلوك، مما يستدعي دراسة دقيقة لهذه العوامل وتأثيرها على الأداء الوظيفي. ومن المهم التطرق إلى كيفية تفاعل الإدارة الجزائرية مع البنية الاجتماعية وتأثير ذلك على كفاءة ونجاح السياسات والخدمات العامة التي تقدمها (دراسة حالة بلدية عين–العمومية في الجزائر، 2023؛ تأثير البيئة الاجتماعية على الإدارة العامة في الجزائر، 2024). **تحذف**

تتمثل أهمية البحث في دراسته لتأثير البناء الاجتماعي على الإدارة العامة من خلال نموذج معين، وهو بلدية المنيعة، حيث تُعد البلديات من المؤسسات المحلية التي تتأثر بشكل مباشر بالبيئة الاجتماعية المحيطة بها، وهو ما يجعلها نموذجاً ملائماً لدراسة الظاهرة وتحليلها بشكل معمق. وسوف تسلط الدراسة الضوء على كيفية اشتغال المكونات الاجتماعية في هذه المنطقة ومدى تأثيرها على السياسات والإدارة العامة، بهدف تقديم توصيات لتطوير ممارسات

الإدارة المحلية بما يتوافق مع البناء الاجتماعي للمنطقة **(دراسة حالة مؤسسة صناعية في بسكرة، 2015).** **لا يوجد تهميش في المذكرة هي مجهود الطالب**

يشرح مفهوم البناء الاجتماعي العلاقات والروابط التي تترابط بين أفراد المجتمع والتي تنعكس في النظم والهياكل الاجتماعية المختلفة وتحكم سلوكيات الأفراد والجماعات. ويرتبط البناء الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بالنظريات السوسيوثقافية التي تعالج طبيعة هذه العلاقة وتأثيرها في مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية والإدارية، حيث يعمل هذا البناء كعامل ديناميكي يؤثر على التنظيم الإداري والممارسات الإدارية (البناء الاجتماعي للمجتمعات الريفية، 2021؛ البناء الاجتماعي والتغيير في الجزائر، 2012)

اعادة ترتيب افكار المقدمة وتجنب تكرار الافكار

1. اسباب اختيار الموضوع:

ان من اهم الدوافع والاسباب التي أدت الى اختيار هذا الموضوع

1. دوافع عملية:

- الرغبة في فهم كيفية تأثير المحيط الاجتماعي والثقافي على سلوك الافراد داخل الادارة العامة خاصة في النطاق المحلي لبلدية المنيعة
- اهمية العلاقات الانسانية داخل المؤسسات الادارية وكيفية تحسين بيئة العمل من خلال فهم البناء الاجتماعي

2. دوافع علمية:

- البناء الاجتماعي يشكلا اطارا نظريا لفهم كيفية تطوير المعرفة والسلوك داخل المجتمعات والمؤسسات، وهذا يعزز تحليل دور المتغيرات الاجتماعية في الادارة العامة

- كما ان تواجد فجوات بحثية تتعلق بتأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على اداء الادارات الحكومية في الجزائر بصفة عامة يجعل الموضوع ذو اهمية علمية واكاديمية
- تعتبر دراسة حالة مثل بلدية المنيعة توفر فرصة لتطبيق النظريات الاجتماعية على الواقع الاداري، تقدم نتائج قابلة للتطبيق

2. اهمية الموضوع:

تبرز اهمية موضوع البناء الاجتماعي في الادارة العامة من خلال عدة نواحي نذكر منها:

- ان الادارة العامة هي عبارة عن نظام اجتماعي تفاعلي يتأثر ويتفاعل مع البيئة الاجتماعية والتفافية المحيطة به" القيم، العادات، التقاليد "والمعايير الاجتماعية تؤثر بشكل مباشر في سلوك واداء العاملين داخل الادارة وهذا يحدد نمط التسيير وطريقة العمل وبالتالي تحقيق الاهداف
- دراسة البناء الاجتماعي تساعد على تطوير القوانين والاطر التنظيمية لكي تتلاءم مع المتغيرات البيئية والاجتماعية وضمان تكوين كوادر ادارية ذات كفاءة ملائمة لمتطلبات المجتمع
- هذا الموضوع له اهمية علمية نظرية تفيد في فهم دور البناء الاجتماعي وتأثيره على الادارة وقيمة تطبيقية علمية تمكن الادارة من استخدام الموارد البشرية والمادية بكفاءة أكبر وتحقيق التنمية المستدامة

3. الدراسات السابقة للموضوع:

لقد تطرق لعديد من الكتاب والباحثين الى هذا الموضوع لكن كل حسب توجهه نذكر منهم:

- البناء الاجتماعي والتغير في المجتمع دراسة حالة ميدانية في جزيرة الخالدية ا-م-د نوري سعدون عبد الله تحدث فيه عن المجتمع العراقي واهم التغيرات التي طرأت عليه

وكذا معرفة اه الانعكاسات للتغير الاجتماعي على القيمة الاجتماعية لي مجتمع الجزيرة الخالدية

- البناء الاجتماعي للسكان المستهدفين لمؤلفيه –ان لأسون شنا يدر و–هيلين انغرام توجه في الاتجاه السياسي للبناء الاجتماعي
- كتاب الادارة العامة مدخل بيئية مقارن عاشور لأحمد صقر حيث اجتهد في اتجاه معين حول فيه ارساء قواعد منهج جديد لمعالجة موضوعات الادارة العامة

ذكر بما تختلف دراستك عن الدراسات السابقة

4. الاشكالية:

لابد من فقرة تقديمية للاشكالية

كيف يؤثر البناء الاجتماعي على الادارة العامة في الجزائر دراسة حالة بلدية المنيعة؟

5. الفرضيات:

1. الفرضيات الرئيسة:

- تؤثر البناء الاجتماعي في بلدية المنيعة بشكل مباشر على اداء الادارة العامة
- يساهم البناء الاجتماعي في تحسين او تعطيل فعالية الادارة العامة في البلدية

2. الفرضيات الفرعية:

- الانتماءات القبلية والعائلية تؤثر على مسار التوظيف والترقيات في بلدية المنيعة
- العلاقات الاجتماعية غير الرسمية القرابة والصداقة تلعب دور في تسهيل او عرقلة الوصول الى الخدمات الادارية.
- القيم الثقافية والتقاليدية المحلية تؤثر على اسلوب تعامل المواطنين مع الادارة العامة

6. حدود الدراسة (الزمانية والمكانية):

- **الحدود الزمنية:** لقد حددت الفترة الزمانية لهذه الدراسة من 15 افريل الى غاية 15 ماي 2025 يجب تبرير الحدود
- **الحدود المكانية:** بالنسبة للمكان فانه قمنا باختيار بلدية المنيعة ولاية المنيعة يجب تبرير الحدود

7. اهداف البحث:

لهذه البحث العديد من الأهداف منها:

- –التعرف وتحليل تأثير البناء الاجتماعي في بلدية المنيعة على الادارة العامة
- تحديد التحديات التي تواجه الادارة العامة نتيجة لتأثير البناء الاجتماعي
- اقتراح الحلول للتغلب على التحديات وتحسين اداء الادارة العامة في ضوء البناء الاجتماعي

8. منهجية الدراسة:

ذكر المناهج المستخدمة مع الاقترابات ثم يتم للتطرق للمحاور الكبرى المشكلة لهيكل البحث

تطرقنا للإجابة على اشكالية ودراسة الفرضيات الى المنهج الوصفي وهذا يساعد على جمع البيانات وتعريف بالموضوع والمنهج التحليلي لأنه الانسب لهذه الدارسة حيث ركزا على تحليل البيئة الاجتماعية المحيطة بالإدارة وكيفية تأثير البناء الاجتماعي على الادارة العامة

9. هيكلة البحث:

مقدمة:

الفصل الاول: الإطار النظري والمفاهمي البيئة الاجتماعية والادارة العامة.

المبحث الاول: مفهوم البيئة الاجتماعية والبناء الاجتماعي

المطلب الاول: تعريف البيئة الاجتماعية.

المطلب الثاني: تعريف البناء الاجتماعي.

المطلب الثالث: تعريف الادارة العامة.

المبحث الثاني: نظريات البناء الاجتماعي والادارة العامة.

المطلب الاول نظرية البناء الاجتماعي.

المطلب الثاني: نظريات الادارة العامة ذات الصلة بالنسق الاجتماعي.

المطلب الثالث: العلاقة بين البناء الاجتماعي والادارة العامة

الفصل الثاني: اتر البناء الاجتماعي على الادرة العامة بلدية المنيعة نموذجا.

المبحث الاول: بطاقة فنية تعريفية لبلدية المنيعة والمعطيات الخاصة بها.

المطلب الاول: تعريف والموارد البشرية لبلدية المنيعة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيم لبلدية المنيعة.

المطلب الثالث طبيعة البناء الاجتماعي في الجزائر المنيعة.

المبحث الثاني: عروض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة وعرض النتائج على ضوء الاسئلة الفرعية

المطلب الاول: عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل النتائج على ضوء الاسئلة الفرعية.

الخاتمة. **تحذف بالكامل**

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للبيئة الاجتماعية والإدارة العامة

تمهيد

تُعد الإدارة العامة أحد الأعمدة الأساسية التي تستند إليها الدول الحديثة في تحقيق التنمية وتسيير شؤون الأفراد والجماعات، وذلك من خلال تنظيم الموارد، وتطبيق السياسات العامة، وضمان تحقيق المصلحة العامة. غير أن هذه الإدارة لا تعمل في فراغ، بل تتفاعل باستمرار مع البيئة الاجتماعية التي توجد فيها، وتُشكّل هذه البيئة عنصراً حيوياً يؤثر في طبيعة الإدارة، وتوجهاتها، وفعاليتها. وفي هذا السياق، يبرز مفهوم "البناء الاجتماعي" باعتباره من المفاهيم المركزية في علم الاجتماع، والذي يحيل إلى النسق العام الذي تنتظم فيه العلاقات بين الأفراد، والمؤسسات، والمعتقدات، والقيم، والأنماط السلوكية داخل المجتمع.

إنّ فهم العلاقة بين البناء الاجتماعي والإدارة العامة لا يمكن أن يتم بمعزل عن الإطار النظري الذي يشرح طبيعة كل منهما، ويبين التفاعلات المتبادلة بينهما. فالبناء الاجتماعي، من حيث هو تنظيم معقد للأنماط الاجتماعية والتفاعلات البشرية، يُسهم في تحديد شكل الإدارة، وطرق اشتغالها، وموقف المجتمع منها، كما أن الإدارة من جهتها تؤثر في هذا البناء، وتُعيد تشكيله من خلال السياسات، والقوانين، والخدمات التي تُقدمها. ومن هنا، تبرز أهمية تناول هذا الموضوع من منظور سوسيولوجي يعالج البعد البنيوي والتفاعلي في الوقت ذاته.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري ومفاهيمي متكامل يسمح بفهم العلاقة بين البناء الاجتماعي والإدارة العامة، من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية ذات الصلة، كتعريف البيئة الاجتماعية، والبناء الاجتماعي، والإدارة العامة، بالإضافة إلى استعراض أبرز النظريات التي تناولت هذه المفاهيم في العلوم الاجتماعية والإدارية. ويأتي هذا التناول من أجل تمهيد الأرضية المعرفية الضرورية لدراسة ميدانية تحليلية سيتم تخصيصها في الفصول اللاحقة، والتي ستُركز على بلدية المنيعة كنموذج تطبيقي لفهم كيف يؤثر البناء الاجتماعي المحلي على أداء الإدارة العامة وفعاليتها.

إن الإلمام بالإطار المفاهيمي والنظري لا يكتفي بتوضيح المفاهيم فحسب، بل يساعد كذلك في توجيه البحث نحو التحليل العميق، وتفسير الظواهر الاجتماعية والإدارية في ضوء تفاعلاتها البنيوية. كما يُسهم هذا الإطار في بناء أدوات منهجية دقيقة، تسمح بفهم أوجه التأثير المتبادل بين المجتمع المحلي والإدارة، انطلاقًا من الواقع الميداني الذي يختزن الكثير من المؤشرات والدلالات حول طبيعة العلاقة بين المواطن والمؤسسة، والكيفية التي يتم بها تسيير الشأن العام محلياً. **تمهيد طويل يجب تلخيصه بتجنب تكرار الافكار**

المبحث الأول: مفهوم البيئة الاجتماعية والبناء الاجتماعي والروابط العامة

إنّ الحديث عن علاقة البناء الاجتماعي بالإدارة العامة يقتضي أولًا الوقوف على المفاهيم الأساسية التي تشكّل القاعدة النظرية لفهم هذه العلاقة، وعلى رأسها مفهومي "البيئة الاجتماعية" و"البناء الاجتماعي". فهذان المفهومان يُعدّان من الركائز الأساسية في علم الاجتماع، لما لهما من دور في تفسير كيفية تنظيم المجتمع، وتحديد أنماط العلاقات الاجتماعية، وانعكاس ذلك على المؤسسات بمختلف أنواعها، بما فيها المؤسسات الإدارية[1].

تُشير البيئة الاجتماعية إلى الإطار العام الذي يعيش فيه الأفراد، ويتفاعلون داخله وفقًا لجملة من القيم، والمعايير، والبنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهي تمثل المناخ الاجتماعي الذي يحيط بالأفراد ويؤثر في سلوكهم، وتطلعاتهم، وانخراطهم في الحياة العامة. أما البناء الاجتماعي، فهو يمثل التركيب البنيوي الذي تنظم من خلاله الأدوار والمراكز والعلاقات داخل المجتمع، ويُعتبر بمثابة الصورة العامة التي تحدد كيفية تفاعل الأفراد، وتوزيع السلطة، وتشكيل النظم والمؤسسات.

وفي ظل التفاعل القائم بين الأفراد والمؤسسات، تظهر ما تُعرف بـ"الروابط العامة"، وهي الأشكال المختلفة للتواصل والتفاعل التي تنشأ بين الإدارة والمجتمع، وتشمل الثقة، والمشاركة، والانتماء، والاستجابة المتبادلة. وهذه الروابط تلعب دورًا محوريًا في تعزيز فعالية الإدارة العامة، وضمان اندماجها داخل النسيج الاجتماعي.

إنّ استيعاب هذه المفاهيم يساعد على فهم أعمق لطبيعة العلاقة بين الإدارة العامة والمجتمع المحلي، ويُمهّد لتحليل كيفية تأثير البناء الاجتماعي على تنظيم الإدارة، وصنع القرار، وتقديم الخدمة العمومية، وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث. **تلخيص هذا التمهيد في فقرة فيه تكرار مع المقدمة وتمهيد الفضل الاول**

[1] غي روشيه، مدخل إلى علم الاجتماع ترجمة حسن حرب، منشورات عويدات، بيروت، 1970، ص: 45.

المطلب الأول: تعريف البيئة الاجتماعية

تُعد البيئة الاجتماعية من المفاهيم المركزية في علم الاجتماع والعلوم الإنسانية، نظراً لارتباطها الوثيق بمختلف جوانب الحياة الإنسانية، سواء على مستوى التفاعل الفردي أو الجماعي. فهي تمثل الإطار العام الذي يعيش فيه الأفراد ويؤثر فيهم ويؤثرون فيه، ويتضمن هذا الإطار جملة من العوامل الثقافية، الاقتصادية، السياسية، والتربوية، التي تسهم في تشكيل سلوك الأفراد وتوجيه علاقاتهم داخل المجتمع.

يُعرّف "غي روشيه (Guy Rocher) "البيئة الاجتماعية بأنها "ذلك الفضاء المتعدد الأبعاد الذي يحيط بالفرد أو الجماعة، ويشمل كل العناصر التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على سلوكهم الاجتماعي" (روشيه، 1970، ص: 45). ويتضح من هذا التعريف أن البيئة الاجتماعية ليست مجرد خلفية محايدة للحياة الاجتماعية، بل هي منظومة متكاملة من العناصر التي تُنتج السلوك، وتعيد تشكيله باستمرار من خلال آليات التأثير المتبادل.

وتُشير الباحثة "فاطمة الزهراء زراوي" إلى أن البيئة الاجتماعية تتضمن جملة من العلاقات المنظمة بين الأفراد والجماعات، والتي تنبني على منظومة من القيم والمعايير الاجتماعية، وتُسهم في ضبط سلوك الأفراد وتنظيمه داخل نسق اجتماعي معيّن [1](زراوي، 2015، ص: 68). هذا التنظيم لا يتم بشكل عشوائي، بل هو نتاج تفاعل مستمر بين العوامل البنيوية (كالطبقة، والتعليم، والمهنة)، والعوامل الرمزية (كالثقافة، والدين، والعادات).

وتكتسب البيئة الاجتماعية أهميتها في كونها توفر للأفراد الإمكانيات والفرص، أو تفرض عليهم التحديات والمعيقات. فهي تحدد الإطار الذي يتم فيه إدراك الأدوار الاجتماعية، وتوزيع المس ؤوليات، وإنتاج المعاني، كما تساهم في بلورة الهوية الاجتماعية والثقافية للفرد. فالفرد

[1] فاطمة الزهراء زراوي، علم الاجتماع العام، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2015، ص: 68.

لا يمكنه أن ينمو أو يحقق ذاته خارج هذا الإطار، لأنه يتشكل ضمن سياقات اجتماعية تتفاوت من حيث درجة التعقيد والانفتاح.

وقد ركز "إميل دوركايم" في تحليلاته السوسيولوجية على أهمية السياق الاجتماعي في تشكيل الوعي الفردي، إذ رأى أن المجتمع – بصفته بيئة اجتماعية كبرى – يفرض على الأفراد أنماطًا من التفكير والسلوك تُعرف بالوقائع الاجتماعية(Les faits sociaux)1 ، والتي لها سلطة قهرية على الأفراد (Durkheim, 1895, p. 39). ومن هذا المنطلق، تصبح البيئة الاجتماعية بمثابة سلطة معنوية تساهم في بناء السلوك الجماعي وتنظيم العلاقات.

وفي ضوء هذه المفاهيم، يمكن تصنيف البيئة الاجتماعية إلى عدة مستويات، منها:

البيئة الاجتماعية الأولية: وهي البيئة التي ينشأ فيها الفرد لأول مرة، كالعائلة، والتي تُمثل المدرسة الأولى للقيم والتنشئة الاجتماعية.

البيئة الاجتماعية الثانوية: وتشمل المدرسة، الجامعة، أماكن العمل، ومختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي يندمج فيها الفرد لاحقًا.

البيئة الاجتماعية الكبرى: وهي المجتمع ككل، بما يحمله من نظام ثقافي وسياسي واقتصادي واسع.

كما أن البيئة الاجتماعية ليست ثابتة، بل هي متحولة ومتغيرة بتغير السياقات والعوامل التاريخية، وقد تزداد تعقيدًا في المجتمعات الحديثة نتيجة التحولات التكنولوجية، والهجرات، والعولمة، الأمر الذي يستدعي فهمًا ديناميكيًا لها، بعيدًا عن التصورات الجامدة.

وفي النهاية، يمكن القول إن البيئة الاجتماعية تُعد عاملًا محددًا في تشكيل العلاقات الاجتماعية، والتفاعل بين الأفراد والمؤسسات، وهي الإطار الذي تُبنى فيه الهياكل المجتمعية

[1] Durkheim, Émile. Les Règles de la méthode sociologique, Paris: PUF, 1895, p. 39.

وتُوجّه عبره أنماط التنظيم الاجتماعي، بما في ذلك الإدارة العامة التي تتأثر بدرجة كبيرة بالسياق الاجتماعي الذي تعمل فيه.

المطلب الثاني: تعريف البناء الاجتماعي

يُعتبر البناء الاجتماعي أحد المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، حيث يشير إلى الطريقة التي يُنظم بها المجتمع علاقاته ومؤسساته وهياكله المختلفة، ليشكل نسقاً متكاملاً يوجه سلوك الأفراد ويحدد أدوارهم داخل الجماعة. فالمجتمع لا يقوم على الأفراد فحسب، بل على مجموعة من النظم التي تُنظم حياتهم وتوجهها.

ويُعرّف "بيتر بيرغر" و"توماس لوكمان" البناء الاجتماعي بأنه: «النتيجة التراكمية لتفاعل الأفراد والمؤسسات، والتي تُنتج واقعًا اجتماعيًا موضوعيًا يُفرض على الأفراد وكأنّه حقيقة مستقلة1 .(Berger & Luckmann, 1966, p. 59) «بهذا المعنى، فإن البناء الاجتماعي ليس شيئًا ملموسًا، بل هو نظام من القواعد والتوقعات والأدوار التي يتم إنتاجها باستمرار من خلال التفاعل الاجتماعي.

في السياق ذاته، يُشير الباحث "علي وطفة" إلى أن البناء الاجتماعي «هو ذلك النمط المنظم والمترابط من العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد داخل المجتمع، وتشمل الأدوار، القيم، الأعراف، المؤسسات، والأنظمة الاجتماعية» 2(وطفة، 2012، ص: 77). هذا التعريف يبرز الطابع الديناميكي للبناء الاجتماعي، الذي لا يُفهم فقط من خلال النظر إلى مكوناته الثابتة، بل من خلال دراسة العمليات التي تحفظ تماسكه أو تُحدث تغيّره.

ويتكوّن البناء الاجتماعي من عدة عناصر أساسية، نذكر منها:

[1] Berger, P. & Luckmann, T. The Social Construction of Reality. New York: Anchor Books, 1966, p. 59.

[2] علي وطفة، سوسيولوجيا التربية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2012، ص: 77.

1. **المكانة الاجتماعية :(Status)** وهي الموقع الذي يحتله الفرد داخل البناء الاجتماعي، وقد تكون مكانة مكتسبة أو مفروضة.
2. الدور الاجتماعي :(Role) وهي مجموعة السلوكيات المتوقعة من الفرد بناءً على مكانته الاجتماعية.
3. المؤسسات الاجتماعية: مثل الأسرة، المدرسة، الدين، الاقتصاد، والإدارة، والتي تُشكل البُنى الحاملة للوظائف الاجتماعية الكبرى.
4. القيم والمعايير: وهي القواعد التي تُحدد ما هو مقبول ومرفوض داخل المجتمع.

ويُعَدّ البناء الاجتماعي إطارًا مرجعيًا لفهم كيفية توزيع السلطة، الثروة، والفرص داخل المجتمع، كما أنه يُظهر أن السلوك الفردي ليس ناتجًا عن اختيارات شخصية محضة، بل هو متأثر بالبنية الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد. ويؤكد "هربرت سبنسر" أن كل مكون في البناء الاجتماعي له وظيفة تضمن استمرار المجتمع، إذ يرى أن المجتمع شبيه بالكائن الحي، تتكامل أجزاؤه لأداء وظائف محددة.(Spencer, 1876, p. 102)[1]

ويُفرّق "رادكليف براون" بين "البنية الاجتماعية" و"التنظيم الاجتماعي"، حيث يرى أن البنية تشير إلى العلاقات الدائمة نسبياً بين الأفراد والمؤسسات، بينما التنظيم هو الطرق والإجراءات التي يُدار بها المجتمع يوميًا[2] .(Radcliffe-Brown, 1952, p. 178) ومن خلال هذا التمييز، يمكن القول إن الإدارة العامة، على سبيل المثال، هي جزء من التنظيم اليومي الذي يُعبر عن البناء الاجتماعي.

في ضوء ذلك، يتضح أن البناء الاجتماعي لا يُختزل في المؤسسات فحسب، بل يشمل كذلك النمط الكامن للعلاقات والقيم التي تُنتج تلك المؤسسات. فمثلاً، حين نتحدث عن إدارة محلية

[1] Spencer, H. The Principles of Sociology. London: Williams and Norgate, 1876, p. 102.
[2] Radcliffe-Brown, A.R. Structure and Function in Primitive Society. London: Cohen and West, 1952, p. 178.

أو بلدية، فإن شكلها وطريقة عملها لا تتحدد فقط بالنصوص القانونية، بل تتأثر بالبنية الاجتماعية المحلية، مثل نوع العلاقات بين السكان، ومستوى الوعي، ونمط القيادة، والعادات الاجتماعية.

أخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن البناء الاجتماعي ليس ثابتًا بل يتغير بتغير السياقات التاريخية والثقافية، كما يتأثر بعوامل خارجية كالعولمة، التكنولوجيا، والتحولات السياسية، وهو ما يفرض إعادة النظر باستمرار في طريقة فهمنا له وتفاعلاته مع باقي مكونات المجتمع.

المطلب الثالث: تعريف الإدارة العامة

تُعد الإدارة العامة من المفاهيم المركزية في علم الإدارة وعلوم الدولة الحديثة، لما لها من دور أساسي في تنفيذ السياسات العامة، وتحقيق الصالح العام، وضمان حسن سير المرافق العمومية. فهي تجسيد عملي لوظائف الدولة وأدواتها التنظيمية، وتسعى إلى إشباع حاجات المواطنين ضمن إطار قانوني ومؤسساتي.

تُعرف الإدارة العامة بكونها «الجزء من النشاط الحكومي المعني بتنفيذ السياسات العامة، وتقديم الخدمات للمواطنين، وتنظيم الموارد المتاحة لتحقيق أهداف المجتمع[1] (Nicholas Henry, 2013, p. 9). » وهذا التعريف يبرز البُعد الوظيفي للإدارة العامة باعتبارها أداة تنفيذية للدولة، ووسيلة لتحقيق البرامج الحكومية وفقًا للأطر القانونية والتنظيمية.

أما الباحث العربي "أحمد الصويتي" فيعرّف الإدارة العامة بأنها: «مجموعة العمليات والإجراءات التي تقوم بها الهيئات والمؤسسات العامة لتحقيق الأهداف التي تسطرها السلطات العليا، من خلال استخدام الموارد البشرية والمادية بكفاءة وفعالية» [2](الصويتي، 2015، ص:

[1] Henry, Nicholas. Public Administration and Public Affairs*, Routledge, 2013, p. 9.

[2] أحمد الصويتي، مدخل إلى الإدارة العامة، دار الهدى للطباعة والنشر، عمان، 2015، ص: 31.

31). ومن هنا يظهر أن الإدارة العامة لا تقتصر على التنفيذ، بل تشمل كذلك جوانب التنظيم والتخطيط والتوجيه والرقابة.

من منظور آخر، تُمثل الإدارة العامة فضاءً مؤسساتيًا تتفاعل فيه القوانين مع الموارد والكوادر البشرية، وهو ما يجعلها مرآة عاكسة للبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع. فهي تتأثر بالقيم السائدة، والثقافة التنظيمية، ومستوى الوعي السياسي للمواطنين. ومن هذا المنطلق، يرى "ماكس فيبر" أن الإدارة العامة، خصوصًا في الدول الحديثة، تقوم على أساس البيروقراطية، وهي نظام يقوم على تقسيم العمل، التسلسل الهرمي، الانضباط، والقواعد المكتوبة، لضمان الكفاءة والنزاهة.(Weber, 1947, p. 196)[1]

وتتسم الإدارة العامة بمجموعة من الخصائص تميزها عن الإدارة الخاصة، نذكر منها:

1. الطابع العام لأهدافها: فهي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة لا الربح.
2. الشرعية القانونية: تعمل ضمن إطار قانوني صارم، يخضع للرقابة القضائية والتشريعية.
3. الخضوع للمساءلة: المسؤولون في الإدارة العامة ملزمون بالشفافية والمساءلة أمام الجهات الرقابية والمواطنين.
4. تعدد أصحاب المصلحة: تشمل المواطنين، الهيئات المنتخبة، النقابات، المجتمع المدني، وغيرهم.

كما أن الإدارة العامة تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ففي الدول النامية غالبًا ما تواجه الإدارة تحديات تتعلق بسوء التسيير، الفساد الإداري، وضعف الموارد، مقابل تطور أدوات الحوكمة والرقمنة في الدول المتقدمة. ويشير "الفقيه علي عبد القادر" إلى أن نجاح الإدارة العامة مرتبط بمدى قدرتها على التفاعل

[1] Weber, Max. The Theory of Social and Economic Organization, Translated by A. M. Henderson and Talcott Parsons, New York: Free Press, 1947, p. 196.

الإيجابي مع بيئتها الاجتماعية والثقافية، خاصة في المجتمعات ذات البنية التقليدية 1(عبد القادر، 2011، ص: 89).

وقد شهد مفهوم الإدارة العامة تطورًا كبيرًا، خاصة مع ظهور الإدارة العامة الجديدة (New Public Management) التي تدعو إلى اعتماد مبادئ القطاع الخاص (مثل الكفاءة، الجودة، خدمة الزبون، التنافسية) في إدارة المرافق العامة، مع الحفاظ على القيم الديمقراطية والمساءلة. هذا التحول يعكس التغيرات العميقة في العلاقة بين الدولة والمواطن، ويعزز أهمية تطوير الإدارة بما يتماشى مع متطلبات العصر.

وخلاصة القول، فإن الإدارة العامة ليست مجرد جهاز تقني لتنفيذ الأوامر، بل هي بنية متكاملة تُجسد العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتعكس مستوى التنمية المؤسساتية والثقافية، وهي ركيزة أساسية في تحقيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: نظريات البناء الاجتماعي والإدارة العامة

تُعد النظريات العلمية إطارًا مفاهيميًا يوجه الفهم والتحليل لمختلف الظواهر الاجتماعية والمؤسساتية. وفي سياق دراسة البناء الاجتماعي و الإدارة العامة، تُطرح النظريات باعتبارها أدوات تفسيرية تساعد على فهم آليات اشتغال المجتمع وتفاعله مع مؤسساته، سواء على مستوى النسق الاجتماعي الكلي أو على مستوى الأداء الإداري والمؤسساتي.

فمن جهة، يتشكل البناء الاجتماعي في ضوء تفاعلات معقدة بين الأفراد، المؤسسات، القيم، والأدوار، وهو ما حاولت نظريات علم الاجتماع شرحه بطرق مختلفة، كلٌّ حسب خلفيته الفكرية والمنهجية. فقد ركزت بعض النظريات على البُعد الوظيفي للبنية، معتبرةً أن لكل عنصر في المجتمع دورًا محددًا يساهم في استقراره، بينما ركزت أخرى على الصراع والتغير بوصفهما محركين أساسيين للتاريخ والبناء الاجتماعي.

[1] علي عبد القادر، نظرية الإدارة العامة بين الواقع والمأمول، دار الجامعات، القاهرة، 2011، ص: 89.

ومن جهة أخرى، لم تكن الإدارة العامة بمنأى عن التأطير النظري، إذ نشأت وتطورت على ضوء تحولات فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية، جعلت من الضروري البحث عن مناهج جديدة لتسيير الشأن العام. وهكذا ظهرت نظريات متعددة حاولت تقديم تصورات مثالية أو واقعية لكيفية تنظيم الإدارة، وتحديد أدوارها وعلاقتها بالدولة والمواطن.

ويُلاحظ أن العلاقة بين البناء الاجتماعي والإدارة العامة ليست علاقة فصل، بل علاقة تداخل وتأثير متبادل. فالبناء الاجتماعي يُنتج شروط عمل الإدارة، من خلال الثقافة السائدة، ومستوى التعليم، ونمط العلاقات الاجتماعية، بينما تُعيد الإدارة العامة تشكيل هذا البناء من خلال السياسات العمومية، وتوزيع الخدمات، وضبط التفاعلات الاجتماعية. ولذلك فإن فهم هذه العلاقة يمرّ حتمًا عبر تحليل النظريات التي عالجت كلاً من البناء الاجتماعي والإدارة العامة، ومدى قدرة تلك النظريات على استيعاب التحولات المجتمعية والإدارية في سياقات مختلفة، لا سيما في الدول النامية.

انطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث أهم النظريات التي تطرقت إلى البناء الاجتماعي، مثل النظرية الوظيفية، نظرية الصراع، والبنيوية، ثم يُعرّج على أبرز النظريات الإدارية التي أرست قواعد الإدارة العامة التقليدية والمعاصرة، مثل النظرية البيروقراطية، ونظرية الإدارة العلمية، ونظرية النظم، والإدارة العامة الجديدة. وسيساعد هذا العرض النظري على بناء أساس متين لتحليل العلاقة بين البيئة الاجتماعية والأداء الإداري، وهو ما يشكّل محور الاهتمام في باقي فصول هذه الدراسة.

المطلب الأول: نظرية البناء الاجتماعي

يمثل البناء الاجتماعي أحد المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، وهو يشير إلى الطريقة التي تنتظم بها المجتمعات البشرية من خلال أنماط العلاقات والتفاعلات والمؤسسات. وقد سعت العديد من النظريات الاجتماعية إلى تفسير آليات تكوين هذا البناء، واستمراره، وتغيره عبر الزمن، انطلاقًا من منطلقات فكرية وفلسفية ومنهجية متباينة. وتُعد نظرية البناء الاجتماعي إحدى أبرز النظريات التي تفسر الظواهر الاجتماعية ليس باعتبارها مجرد انعكاسات للفرد أو الطبيعة، وإنما كنتائج لتفاعل منظم بين الأفراد ضمن أنساق ثقافية ومؤسساتية محددة.

أولًا: مفهوم البناء الاجتماعي

يرى بيتر بيرغر وتوماس لوكمان، وهما من أبرز منظّري هذا الاتجاه، أن الواقع الاجتماعي ليس معطىً طبيعيًا أو ماديًا، وإنما هو بناء ذهني ومعياري تُنتجه التفاعلات اليومية بين الأفراد. فقد أشارا في كتابهما الكلاسيكي "The Social Construction of Reality"(1966) إلى أن «الواقع يُبنى اجتماعيًا من خلال اللغة والتفاعلات المتكررة، التي تُنتج أنظمة من المعاني تؤطّر فهم الأفراد لعالمهم» (Berger & Luckmann, 1966, 1 p. 13).

بهذا المعنى، فإن البناء الاجتماعي لا يُنظر إليه كشيء ثابت، بل كعملية مستمرة من "الإنشاء" و"إعادة الإنتاج" يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون بشكل يومي. فالمؤسسات الاجتماعية، مثل الأسرة، والتعليم، والدين، والدولة، ليست كيانات مادية فقط، بل هي أيضًا منتجات للثقافة والاتفاق الاجتماعي، تتخذ طابعًا موضوعيًا حين تُدمج في الوعي الجمعي، ويُعاد إنتاجها عبر الأجيال.

ثانيًا: مرتكزات نظرية البناء الاجتماعي

ترتكز نظرية البناء الاجتماعي على عدة أفكار أساسية، نذكر منها:

[1] Berger, P., & Luckmann, T. (1966). The Social Construction of Reality. New York: Anchor Books.

1. التفاعل الرمزي: تُبنى العلاقات الاجتماعية من خلال التفاعلات الرمزية القائمة على اللغة والمعاني. فكل ما يُعد "واقعيًا" في المجتمع هو نتيجة لإضفاء المعنى عليه ضمن إطار ثقافي وتاريخي معين.
2. الاعتياد :institutionalization تبدأ الأفعال الاجتماعية كاستجابات فردية، ثم تتحول إلى أعراف وسلوكيات معتادة، ومع الوقت تصبح مؤسسات ذات طابع إلزامي، تخضع لها تصرفات الأفراد دون وعي مباشر.
3. الشرعنة :Legitimation تُمنح هذه المؤسسات المشروعية من خلال القيم والدين والإيديولوجيا والعادات، وهو ما يُضفي على البناء الاجتماعي طابع "البداهة"، فيبدو كأنه طبيعي وغير قابل للتغيير.
4. الداخلنة :Internalization يقوم الأفراد بتمثل هذه البُنى داخل ذواتهم، مما يجعلهم يتصرفون وفقًا لها باعتبارها أُطرًا مرجعية ذاتية واجتماعية (Berger & Luckmann, 1966, p. 60)[1].

ثالثًا: المدرسة الوظيفية ونظرية البناء الاجتماعي

يُعتبر تالكوت بارسونز من أوائل من أسسوا لتصور منهجي عن البناء الاجتماعي من خلال نظريته الوظيفية، حيث اعتبر أن المجتمع هو نظام من المؤسسات والأدوار التي تؤدي وظائف تكاملية، لضمان تماسك المجتمع واستمراره. ويؤكد بارسونز أن لكل عنصر في البناء الاجتماعي وظيفة محددة، وأن الاستقرار الاجتماعي مرهون بتحقيق التوازن بين هذه الأدوار (Parsons, 1951, p. 38)[2].

وبالتالي، فإن البناء الاجتماعي وفق المنظور الوظيفي هو نسيج من التفاعلات التي تنظمها الأدوار والقيم المشتركة. فالأسرة، مثلًا، تؤدي وظيفة التنشئة الاجتماعية، بينما تقوم المدرسة

[1] Berger, P., & Luckmann, T. (1966). The Social Construction of Reality. New York: Anchor Books.
[2] Parsons, T. (1951). The Social System. Glencoe: Free Press.

بنقل المعرفة، وتضطلع الدولة بوظائف الضبط والتوزيع، وكل ذلك في إطار نسق متكامل يخضع للتوازن والتكيف.

رابعًا: النظرية النقدية والبناء الاجتماعي

في مقابل الطرح الوظيفي، ترى النظرية النقدية، خصوصًا لدى فلاسفة مدرسة فرانكفورت، أن البناء الاجتماعي ليس محايدًا، بل يعكس علاقات القوة والهيمنة. فقد أكد هربرت ماركوز و ثيودور أدورنو أن المؤسسات الاجتماعية تُسهم في إعادة إنتاج التراتب الطبقي والهيمنة الإيديولوجية، من خلال تطبيع قيم النظام الرأسمالي، وتكريس الامتثال والطاعة، مما يجعل التغيير الاجتماعي صعب المنال.(Marcuse, 1964, p. 91)[1]

وبهذا المعنى، فإن البناء الاجتماعي ليس مجرد بنية توافقية، بل ساحة للصراع بين الفئات الاجتماعية، حيث تحاول النخب فرض رؤاها وتصوراتها عبر مؤسسات التعليم، الإعلام، والدين. ويُعيد هذا المنظور الاعتبار للفاعلية النقدية في مواجهة ما يبدو "طبيعيًا" داخل المجتمع.

خامسًا: البنائية الاجتماعية والمعرفة

واحدة من أهم إسهامات نظرية البناء الاجتماعي هي الربط بين الواقع الاجتماعي والمعرفة، حيث تُطرح المعرفة نفسها كنتاج اجتماعي. وهذا ما عبّر عنه بيتر بيرغر بقوله: «كل معرفة هي مشروطة اجتماعيًا، وما نعتقد أنه "حقيقي" هو ما نتعلمه من الآخرين، ويُؤكد من خلال التجربة اليومية(Berger & Luckmann, 1966, p. 15).[2] »

لذلك، فإن المفاهيم الكبرى كـ"الهوية"، "السلطة"، "القانون"، "العدالة" هي مفاهيم مبنية اجتماعيًا، تختلف معانيها وتطبيقاتها من سياق ثقافي إلى آخر، وهو ما يمنح هذه النظرية قوة

[1] Marcuse, H. (1964). One-Dimensional Man. Boston: Beacon Press.
[2] Berger, P., & Luckmann, T. (1966). The Social Construction of Reality. New York: Anchor Books.

تفسيرية في دراسة الظواهر المعقدة مثل السلطة الإدارية، الشرعية القانونية، ودور المواطن في النظام السياسي.

سادسًا: نقد نظرية البناء الاجتماعي

رغم أهمية هذه النظرية، فقد تعرضت لبعض الانتقادات، خاصة من قبل الواقعيين الاجتماعيين الذين اعتبروا أن المبالغة في البُعد التركيبي البنائي يُغفل الواقع المادي والبيولوجي للوجود الإنساني، إضافة إلى أن التركيز على البناء قد يُهمّش دور الإرادة الفردية، ويجعل الأفراد مجرّد أدوات في يد البناء الاجتماعي.

إلا أن المدافعين عن النظرية يردّون بأن المقصود ليس إنكار الواقع، بل التأكيد على أن فهمه وتفسيره يمرّ حتمًا من خلال البناءات الثقافية والاجتماعية التي تمنحه المعنى.

إن نظرية البناء الاجتماعي، بما تحمله من تصور عميق حول كيفية تشكل الواقع الاجتماعي، تمثل إطارًا تفسيريًا مهمًا لفهم المؤسسات والإدارات داخل المجتمع. فهي تؤكد أن هذه البُنى ليست كيانات جامدة، بل نُسجت عبر التفاعل والاتفاق واللغة، وهي قابلة للتغيير وإعادة البناء. وهذا ما يفتح آفاقًا جديدة لتحليل الإدارة العامة باعتبارها جزءًا من هذا البناء، تتأثر به وتؤثر فيه، وهو ما سيُناقش في المطلب التالي.

-المطلب الثاني: نظرية الإدارة العامة ذات الطابع البنيوي – الاجتماعي

تُعد نظرية الإدارة العامة ذات الطابع البنيوي – الاجتماعي واحدة من أبرز المحاولات التنظيرية لفهم الإدارة بوصفها ظاهرة اجتماعية مركّبة تتجاوز الطابع التقني أو البيروقراطي إلى أبعاد أعمق ترتبط بالبناء الاجتماعي، والثقافة المؤسسية، والعلاقات التفاعلية داخل المجتمع. وتُركز هذه النظرية على أن الإدارة ليست مجرد أدوات وإجراءات تنظيمية، وإنما هي نتاج تاريخي واجتماعي يتفاعل مع قيم المجتمع، أنساقه الثقافية، ومصالح فئاته المختلفة.

أولاً: مفهوم الإدارة كنسق اجتماعي

تنطلق هذه النظرية من افتراض أساسي مفاده أن الإدارة العامة لا يمكن فصلها عن السياق الاجتماعي الذي تنشأ فيه وتعمل ضمنه. فكما أن الأسرة أو التعليم أو الدين مؤسسات اجتماعية تنبثق عن حاجات المجتمع وتُعيد إنتاج ثقافته وقيمه، فإن الإدارة أيضًا تُعد بنية اجتماعية ذات طابع وظيفي وتنظيمي، لكنها تعكس في عمقها طبيعة السلطة والعلاقات الاجتماعية[1].(Simon, 1976, p. 31)

وبذلك، فإن الإدارة العامة ليست كياناً محايداً أو مجردة من التحيزات الاجتماعية، بل هي مرتبطة بالبناء الطبقي، الإيديولوجيا السائدة، والثقافة التنظيمية التي تتشكل داخل المؤسسات الإدارية، وهو ما يجعل قراراتها وممارساتها انعكاساً لبنية المجتمع ومصالحه.

ثانيًا: البعد البنيوي في تحليل الإدارة العامة

يُشير الطابع البنيوي في هذه النظرية إلى الاهتمام بالبُنى الكامنة التي تنظم التفاعلات داخل الإدارة، مثل: الهياكل التنظيمية، أنماط السلطة، القواعد الرسمية وغير الرسمية، ومسارات اتخاذ القرار. فالإدارة ليست فقط وظائف محددة (تخطيط، تنظيم، رقابة...)، بل هي أيضًا نسق علاقاتي تتفاعل فيه مجموعة من العوامل البنيوية، مثل التقسيم الوظيفي، التسلسل الهرمي، والتوزيع غير المتكافئ للسلطة.

وقد أوضح تشيستر برنارد أن المؤسسات لا تعمل فقط وفق قواعد تنظيمية، بل تعتمد على قبول الأفراد لأوامر السلطة، مما يُبرز الطابع الاجتماعي للعلاقات الإدارية[2] (Barnard, 1938, p. 85). فالبُنى التنظيمية تُكتسب معناها من خلال الأدوار التي يلعبها الأفراد، والعلاقات التي يُقيمونها، والثقافة السائدة داخل المنظمة.

[1] Simon, H. A. (1976). Administrative Behavior. New York: Free Press.
[2] Barnard, C. (1938). The Functions of the Executive. Cambridge: Harvard University Press.

ثالثًا: الأبعاد الاجتماعية للإدارة العامة

من خلال المنظور البنيوي–الاجتماعي، يمكن تحليل الإدارة العامة باعتبارها:

1. أداة لإعادة إنتاج القيم الاجتماعية: فالإدارة تُساهم في الحفاظ على النظام الاجتماعي من خلال تنفيذ السياسات العامة التي تعكس رؤية المجتمع لنفسه، كما في مجالات التعليم، الصحة، والأمن.
2. نسق تفاعلي بين الدولة والمجتمع: الإدارة ليست مفصولة عن المواطنين، بل هي في تفاعل دائم معهم من خلال تقديم الخدمات، تلقي الشكاوى، تطبيق القانون، وغيرها. وهو ما يجعلها مرآة للعلاقة بين الدولة والمجتمع.
3. آلية لتوزيع السلطة: من خلال الوظائف الإدارية، يتم تحديد من يملك القرار، ومن يُنفّذ، ومن يُراقب، وهو ما يعبّر عن توزيع السلطة داخل البناء الاجتماعي والسياسي. وكما يقول ماكس فيبر: «الإدارة البيروقراطية تُجسّد سيطرة القانون والعقلانية، لكنها تخفي في طياتها أيضًا بُنى السلطة والإقصاء[1].(Weber, 1947, p. 217) »
4. مجال للتفاوض والصراع الاجتماعي: لا تعمل الإدارة في فراغ، بل تخضع لضغوطات من النقابات، الإعلام، الأحزاب، والمواطنين، مما يجعلها مجالًا مفتوحًا للصراع حول الموارد، الحقوق، وتوزيع الخدمات.

رابعًا: الإدارة العامة في ضوء النظرية الوظيفية البنيوية

لقد استفادت نظرية الإدارة ذات الطابع البنيوي–الاجتماعي من النظرية الوظيفية البنيوية لتالكوت بارسونز، والتي ترى أن كل مؤسسة اجتماعية تؤدي وظيفة ضمن النسق الكلي

[1] Weber, M. (1947). The Theory of Social and Economic Organization. New York: Free Press.

للمجتمع، وأن الإدارة العامة تؤدي وظائف مثل: تحقيق الاستقرار، تنفيذ القوانين، وتنسيق المصالح المختلفة.(Parsons, 1951, p. 45)[1]

وتُبيّن هذه النظرية أن فعالية الإدارة تعتمد على مدى انسجامها مع النظام القيمي والاجتماعي السائد، وكذلك على قدرتها في تكييف نفسها مع التحولات الثقافية والاقتصادية. فالإدارة لا تنجح فقط بالإجراءات، بل أيضاً بمدى استجابتها للتغيرات في البيئة الاجتماعية.

خامسًا: من الإدارة العلمية إلى الإدارة الاجتماعية

في بدايات القرن العشرين، كانت النظريات الإدارية تُركّز على الجوانب العلمية والتنظيمية، كما في نظرية فريدريك تايلور التي ركّزت على الكفاءة والإنتاجية من خلال تقسيم العمل والمراقبة[2] .(Taylor, 1911, p. 22) غير أن هذه النظرة تغيّرت مع تطور العلوم الاجتماعية، حيث بدأ الاعتراف بأن العامل الإنساني، والعلاقات الاجتماعية، والدوافع النفسية تؤثر بشكل كبير على أداء المنظمات.

وقد مثّلت مدرسة العلاقات الإنسانية، وعلى رأسها إلتون مايو، نقطة تحول في النظر إلى الإدارة كعملية إنسانية واجتماعية، تؤثر فيها العلاقات غير الرسمية، القيادة، وديناميات الجماعة .(Mayo, 1933, p. 58)[3] ومن هنا تطورت النظريات لتدمج بين البُعد البنيوي والبُعد الإنساني والاجتماعي، وتُصبح الإدارة مجالًا للتفاعل بين الهياكل والأفراد والثقافة.

سادسًا: أهمية النظرية البنيوية–الاجتماعية في تحليل الإدارة العامة

تُوفر هذه النظرية إطارًا شاملاً لفهم الإدارة العامة، من خلال:

[1] Parsons, T. (1951). The Social System. Glencoe: Free Press.
[2] Taylor, F. W. (1911). The Principles of Scientific Management. New York: Harper.
[3] Mayo, E. (1933). The Human Problems of an Industrial Civilization. Boston: Harvard Business School.

1. تفسير العلاقة بين الإدارة والمجتمع.
2. فهم كيف تُعيد الإدارة إنتاج الهياكل الاجتماعية.
3. إدراك أن المؤسسات الإدارية ليست محايدة، بل تُعبّر عن مصالح فئات معينة.
4. تحليل الفجوة بين القواعد الرسمية والممارسات الفعلية داخل المؤسسات.
5. تعزيز الوعي بأن التغيير الإداري لا يتم فقط من خلال إصلاح الإجراءات، بل أيضًا عبر تغيير الثقافة والعلاقات البنيوية.

إن نظرية الإدارة العامة ذات الطابع البنيوي–الاجتماعي تُعد من النظريات المعاصرة التي تسعى لفهم الإدارة في ضوء التفاعل بين البُنى التنظيمية والواقع الاجتماعي، وهي تُمثل تطورًا هامًا عن النظريات التقليدية التي اختزلت الإدارة في آليات وتقنيات. فهذه النظرية تُعيد الاعتبار للعوامل الثقافية، الاجتماعية، والسياسية التي تُشكل الممارسات الإدارية وتُوجهها، مما يجعلها إطارًا مناسبًا لفهم الإدارة العامة، خاصة في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقال اجتماعي وثقافي.

المطلب الثالث: العلاقة بين البناء الاجتماعي والإدارة العامة

يُعدّ البناء الاجتماعي الإطار المرجعي الذي يحدد طبيعة العلاقات والأنماط السلوكية داخل المجتمع، حيث يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أسلوب الإدارة العامة وفعاليتها. فالإدارة العامة لا تعمل في فراغ، وإنما ترتبط ببيئتها الاجتماعية التي تزودها بالقيم والمعايير والتصورات التي تحدد سلوك الأفراد والجماعات داخل المؤسسات الإدارية[1].

فعلى سبيل المثال، إذا كان البناء الاجتماعي يتسم بالتراتبية والولاء للعلاقات القرابية والجهوية، فإن ذلك قد ينعكس على أسلوب التسيير الإداري من خلال بروز مظاهر المحاباة والزبونية، مما يؤثر على مبدأي الكفاءة والعدالة في تقديم الخدمة العامة. وعلى العكس، فإن

[1] شفيق، أحمد .**البناء الاجتماعي وأثره على الإدارة العامة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018

وجود بناء اجتماعي قائم على قيم المواطنة والشفافية والمشاركة، يساهم في إرساء إدارة عامة أكثر كفاءة وفعالية تقوم على أسس موضوعية[1].

إضافةً إلى ذلك، فإن البناء الاجتماعي يحدد درجة تقبّل المجتمع للإصلاحات الإدارية والتغييرات التنظيمية. فكلما كان هناك وعي اجتماعي عالٍ، ودعم من القوى الاجتماعية، ازدادت فرص نجاح الإصلاح الإداري، والعكس صحيح. وعليه، يمكن القول إن العلاقة بين البناء الاجتماعي والإدارة العامة علاقة تكاملية، بحيث يشكل الأول القاعدة الاجتماعية والثقافية التي تعمل في إطارها الثانية، وتؤثر فيه وفي أدائها بشكل مباشر.

[1] بوعزة، عبد القادر .**البيئة الاجتماعية والإدارة المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 12، جامعة الجزائر، 2020.

خلاصة الفصل الأول

بعد تناولنا لمفاهيم البيئة الاجتماعية والبناء الاجتماعي والإدارة العامة، ثم التطرق إلى أبرز النظريات التي فسرت العلاقة بين هذه المفاهيم من زاوية سوسيولوجية وإدارية، يمكن القول إن الفهم الشامل للإدارة العامة لا يكتمل إلا من خلال إدراك ارتباطها العضوي بالنسق الاجتماعي الذي تنشأ فيه وتعمل ضمنه. فقد بيّنت المعالجة النظرية أن الإدارة ليست مجرد عملية تنظيمية أو تقنية، بل هي بنية اجتماعية قائمة على أنماط من العلاقات والقيم والمصالح المتشابكة.

لقد كشفنا من خلال هذا الفصل أن البيئة الاجتماعية تشكل الإطار العام الذي تتحدد داخله ملامح البناء الاجتماعي، والذي بدوره يفرض أنماطًا معينة من التنظيم والعلاقات الإدارية. فكلما كانت البنية الاجتماعية مرنة ومبنية على قيم التعاون والثقة، انعكس ذلك إيجابًا على طبيعة الإدارة العامة ومردودها، والعكس صحيح.

كما أبرزنا من خلال المبحث الثاني أهمية النظريات التي تناولت الإدارة والبناء الاجتماعي كعناصر متداخلة، حيث وفرت نظرية البناء الاجتماعي منظورًا لفهم كيفية تشكّل المؤسسات ودورها في الحفاظ على النظام القائم، في حين قدّمت نظرية الإدارة العامة ذات الطابع البنيوي–الاجتماعي قراءة مركّبة تدمج بين الهياكل التنظيمية والعلاقات الاجتماعية والأنساق القيمية داخل المجتمع. فهذه النظرية تُمكّننا من تحليل الإدارة العامة ليس فقط كآلية لتنفيذ السياسات، بل كبنية تعكس التفاعلات الاجتماعية وتُعيد إنتاجها.

ومن خلال هذه الرؤية، يتضح أن الإدارة العامة لا يمكن تطويرها أو إصلاحها بشكل فعال دون الأخذ بعين الاعتبار السياق الاجتماعي الذي تعمل فيه، وكذلك ضرورة فهم الديناميكيات البنيوية التي تحدد أداء الأفراد والمؤسسات داخلها. كما أن أي إصلاح إداري يتجاهل الأبعاد

الثقافية والاجتماعية للمجتمع سيكون إصلاحًا قاصرًا أو هشًا، سرعان ما يصطدم بالواقع المعقد للبنية الاجتماعية.

وعليه، فإن الإلمام بالمفاهيم والنظريات التي تم عرضها في هذا الفصل يُعدّ مدخلًا ضروريًا لفهم الإشكالات التطبيقية للإدارة العامة في السياق الميداني، وهو ما سننتقل إلى دراسته في الفصول اللاحقة من خلال تحليل العلاقة بين الإدارة العامة والانضباط داخل بيئة العمل، باعتبار هذه العلاقة تمثل أحد أوجه التفاعل العملي بين الأبعاد النظرية والسلوكية داخل المؤسسات.

الفصل الثاني: أثر البناء الاجتماعي على الإدارة العامة بلدية المنيعة نموذجا

تمهيد

تُعدّ الإدارة العامة مرآة تعكس طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع الذي تنشط فيه، حيث تتأثر ممارساتها، أساليب تسييرها، وعلاقاتها الوظيفية بخصائص البنية الاجتماعية السائدة. فالتركيبة الديمغرافية، والعادات والتقاليد المحلية، ومستوى الوعي والثقافة، كلها عوامل تُسهم في صياغة البيئة التي تتحرك ضمنها الإدارة العمومية، وتحدد في كثير من الأحيان فعاليتها وجودة خدماتها.

وفي هذا الإطار، تُعتبر بلدية المنيعة نموذجًا بارزًا يمكن من خلاله رصد أثر البناء الاجتماعي على الإدارة العامة، بالنظر إلى خصوصياتها السوسيولوجية والجغرافية والثقافية، إذ يشكّل التفاعل بين الإدارة والمجتمع المحلي عاملًا محددًا في إنجاح السياسات العمومية، سواء من حيث تجاوب المواطنين مع مبادرات البلدية أو من حيث قدرة الجهاز الإداري على تكييف برامجه مع الحاجات الفعلية للسكان.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة أثر البناء الاجتماعي على الإدارة العامة في بلدية المنيعة كنموذج يُظهر كيف يمكن للبنية الاجتماعية أن تكون داعمًا أو عائقًا أمام تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الاول بطاقة فنية تعريفية لبلدية المنيعة والمعطيات الخاصة به

المطالب الاول: تعريف والموارد البشرية لبلدية المنيعة

1. **تعريف ولاية المنيعة:** هي ولاية جزائرية تقع في جنوب الجزائر ويقع مركز الولاية في مدينة المنيعة رمز الولاية 58[25] مساحتها 62215كم ام بالنسبة الى تعداد السكان فانه يبلغ 64487نسمة في احصاء 2008م تبلغ الكثافة السكانية 1,04في كم^2 ورمزها البريدي 5800 تم انشاء ولاية المنيعة في 26-11-2019وفي عام2021[26]

اضفاء الرئيس عبد المجيد تبون الطابع الرسمي على التقسيم الاداري الجديد حيث كانت سابقا ولاية منتدبة أحدث بموجب القانون رقم 15-140المؤرخ 27-05-2015 المتعلق بإحداث دوائر ادارية في بعض الولايات ووضع القواعد الخاصة المرتبطة بها وكذا قائمة البلديات الملحقة بها قبل 2019 كانت تابعة لولاية غرداية ام التنظيم الاداري بالنسبة لها للولاية فتتكون من ثلاثة بلديات بلدية المنيعة وبلدية حاسي لفحل وبلدية حاسي القارة.

2. **الموارد البشرية** في ولاية المنيعة تشمل عدة مجالات ووظائف ويشهد قطاع التوظيف فيها إعلانات مستمرة، منها وظائف في الحراسة، عون وقاية، عمال مهنيين، سائقي سيارات، وعون خدمة بمستويات متعددة، مع شروط تعليمية وخبرات مهنية محددة للتقديم، وتدير هذه الوظائف مديرية الإدارة المحلية بولاية المنيعة.

كما أن ولاية المنيعة تولي اهتمامًا خاصًا بالاستثمار في الموارد البشرية خصوصًا في قطاع السياحة، حيث تنظّم ندوات ودورات تدريبية لتحسين مهارات العاملين في السياحة بالصحراء،

[25] –ويكيبيدي الموسوعة الحرة

[26] تعداد ولايات الجزائر يرتفع الى 58 الشروق الاوين 26-11-2019

وتعزيز التنمية الاقتصادية والثقافية للمنطقة، بالإضافة إلى تطوير التعليم والتكوين المهني في المجال[27].

الولاية كذلك تمتلك مديرية للسياحة والصناعة التقليدية تهتم بإعداد المخطط السنوي لتنمية السياحة التي تؤثر بدورها على استراتيجيات تطوير الموارد البشرية هناك.

باختصار، الموارد البشرية في ولاية المنيعة تتنوع بشكل كبير بين العاملين في مختلف القطاعات، وخاصة الإدارة المحلية والسياحة مع جهود واضحة لتدريب وتأهيل القوى العاملة لتحقيق تنمية مستدامة في الولاية.

[27] وثائق متحصل عليها من بلدية المنيعة

المطلب الثاني: الهيكل التنظيم لبلدية المنيعة

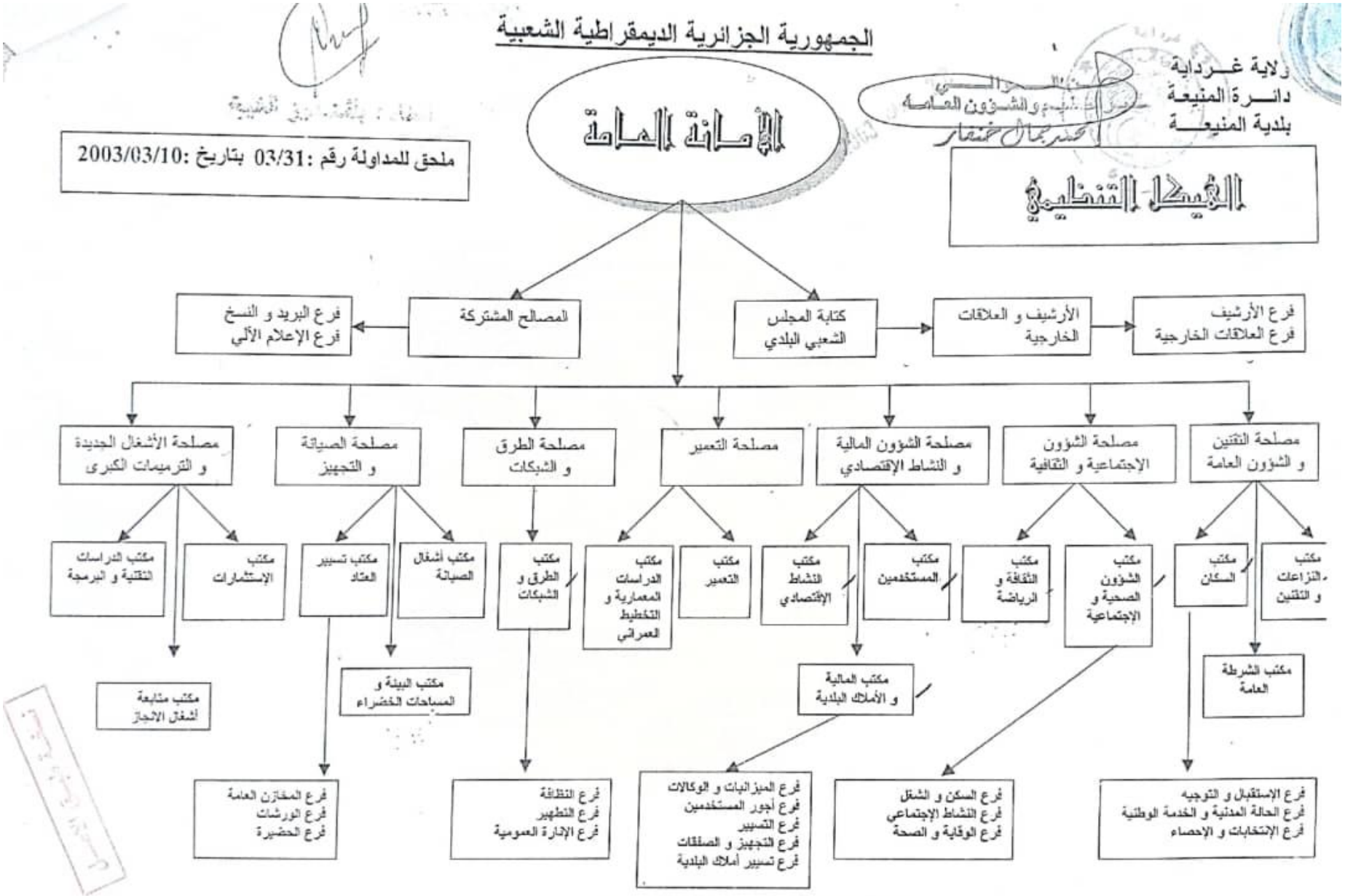

يتضمن انشاء الهيكل التنظيمي لبلدية المنيعة بمجموعة من الجوانيين التي من خلالها كلف رئيس دائرة المنيعة تسير شؤون بلدية المنيعة ومن اهم هذه القوانين نجد:

- -القانون رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب 1432هجري الموافق ل 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية العدل والمتمم.
- -وكذا القانون رقم 12/19المؤرخ في 14ربيع الثاني 1441هجري الموافق ل 2019/12/11يعدل ويتمم القانون رقم 09/84المؤرخ في 02حمادى الاول 1404الموافق ل 03 ابريل 1984م والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد.
- -المرسوم الرئاسي رقم 117/21المؤرخ في 08 شعبان 1442 الموافق ل 2021/03/22يتمم المرسوم رقم 84-79 المؤرخ في 01رجب 1440 الموافق ل 1984/04/03الذي يحدد اسماء الولايات ومقارها.
- -وبناء على التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 2008/05/31المحددة للتدابير الانتقالية للمناصب المالية العليا الهيكلية للمصالح اللامركزية وغير الممركزة في الدولة في الشبكة الاستدلالية.

كما يكلف بتطبيق هذا الامين العام للبلدية وامين الخزينة لولاية المنيعة.

وتتكون بلدية المنيعة من عدة مصالح منها:[28]

- الامانة العامة: يترأسها الامين العام كما تتضمن مكتب البريد ومكتب المداولات والقرارات التنظيمية وكذا مكتب الارشيف ومكتب الامن والوقاية كل لها رئيس مكتب وهم تحت تصرف الامين العام للبلدية. **تحذف بالكامل ويعاد تحليل الهيكل التنظيمي وفق الاطار النظري للفكر الاداري ويتم الاستعانة بالمواد القانونية للتدليل**

1-هيكل الشعب الادارية والتقنية:

[28] قرار رقم 100 مؤرخ في 21 أفريل 2022

- **مصلحة التنظيم العام:** تتضمن هذه المصلحة مكتب الانتخابات والاحصاء ومكتب الجمعيات ومكتب الشؤون القانونية والمنازعات ومكتب الحالة المدنية والخدمات الوطنية وتنفرد كل واحدة منها برئيس مصلحة.
- **مصلحة تنقل الاشخاص والمركبات:** تتضمن هذه المصالحة مكتب جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية ومكتب رخص السياقة ومكتب تسجيل المركبات.
- **مصلحة الشؤون المالية:** تتضمن مكتب الميزانية ومكتب المحاسبة ويتفرع هذا الاخير الى فرع محاسبة التسيير وفرع محاسبة التجهيز وتضم كذلك مكتب الاجور ويتفرع الى فرع اجور الموظفين الدائمين واجور العمال المتعاقدين ويترأس هذه الفروع رؤاسا مكاتب.
- **مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية:** تتضمن مكتب الشؤون الاجتماعية ومكتب الشؤون الثقافية والرياضية والسياحية وكذلك مكتب تسير المدارس الابتدائية والخدمات الاجتماعية المدرسية ولكل منها رئيس مكتب.
- **مصلحة الموارد البشرية:** تحتوي هذه المصلحة على مكتب تسيير المستخدمين وينقسم الى فرعين –تسيير المستخدمين الدائمين و–تسير العمال المتعاقدين ومكتب الامتحانات والمسابقات والتكوين ولها رئيس مكاتب[29]
- **مصلحة التعمير والبناء:** وتتكون من مكتب التعمير ومكتب الطرق والشبكات مكتب السكن واكل منها رئيس مكتب ويتفرع عن مكتب السكن فرعين هما فرع ال تسوية15/08 وكذألك فرع اعانة السكن الريفي ويترأسها رئيس فرع
- **مصلحة الصفقات العمومية:** يصنف تحت هذه المصلحة مكتب تسيير المخازن البلدية ومكتب تسيير حضيرة البلدية وفرع تسيير المحشر البلدي وكل لها رئيس وتضم كذلك مكتب الجرذ.
- **مصلحة الاعلام الألى ومتابعة البرامج:** وتتكون من مكتبين الاول هو مكتب العصرنة والرقمة وتانيا مكتب متابعة البرامج.

[29] نفس المرجع السابق

2-هيكل حفظ الصحة:

- **مسير هيكل حفظ الصحة:** ويشغل فيها رتبة مسير هيكل.
- **مصلحة الرقابة والتفتيش لحفظ الصحة والنظافة العمومية:** تتكون من مكتب النظافة والبيئة ومكتب المؤسسات الخاضعة للتفتيش.
- **مصلحة رقابة ونظافة توزيع المياه:** تتكون مكتب المياه الصالحة للشرب والسقي ومكتب مراقبة المنشآت.
- **مصلحة جودة المنتجات الموجهة:** ويتضمن مكتب مراقبة المواد الاستهلاكية ومكتب مراقبة المنشآت.[30]
- **مصلحة الوقاية من الأمراض المتنقلة:** يتكون من مكتب الامراض المتنقلة عن طريق المياه ومكتب الامراض المتنقلة عن طريق الحيوانات.
- **مصلحة الانشطة الجوارية وحملات التوعية:** تتكون من مكتب الحملات التحسيسية ومكتب الاعلام والاتصال.
- **مصلحة تحاليل المخبرية:** تتضمن مكتب تحليل المياه ومكتب تحاليل المواد الاستهلاكية.

وكل هذه المصالح يترأسها رئيس مصلحة او رئيس فرع حسب التقسيم.

المطلب الثالث: طبيعة الانتماءات في الدول النامية

الدول النامية تعرف بأنها دول ذات مستوى معيشة منخفض، وتتميز بقاعدة صناعية محدودة، ومستوى تنمية بشرية أقل مقارنة بالدول المتقدمة. هذه الدول تخضع لتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة نتيجة تحديات الفقر، وتفاوت الدخل، ونقص الخدمات التعليمية والصحية، مما يؤثر بشكل مباشر على أشكال الانتماء المتعددة في مجتمعاتها. الانتماءات في هذه الدول غالباً ما ترتبط بالهوية الثقافية والدينية والقومية، وتتداخل مع الموروث الاستعماري الذي ترك آثاراً على البنية الاجتماعية والسياسية. كما تشهد هذه الدول أنماط

[30] نفس المرجع السابق

انتماء متنوعة تتراوح ما بين الانتماء إلى الجماعات العرقية والقومية، إلى الانتماءات المحلية والإقليمية، مروراً بالانتماءات السياسية والاجتماعية[31]

1. الانتماءات في الجزائر: أبعاد متعددة ومتداخلة

الجزائر تتميز بتعددية انتماءاتها التي تتداخل فيها الانتماءات القومية، الدينية، الإقليمية، والثقافية. الشخصية الجزائرية متأثرة بشكل رئيسي بالعروبة والإسلام، وهو ما يشكل القاعدة الأساسية للهوية الوطنية. تجربة النضال من أجل الاستقلال كان لها دور محوري في تعزيز حس الانتماء الوطني، حيث تم ترسيخ مفهوم السيادة والوحدة الوطنية عبر التعليم والموروث السياسي والاجتماعي.

لكن رغم الوحدة الوطنية، تبقى الانتماءات الإقليمية واللغوية والمجتمعية حاضرة بقوة، فالجزائر تضم مجموعات متنوعة كالعرب، البربر، والطوارق، ولكل منها خصوصيات ثقافية ولغوية. الانتماء الثقافي[32] لدى الشباب الجزائري يتعرض لتحديات مع العولمة ووسائل الإعلام الجديدة التي تشكل تهديداً لبعض القيم التقليدية

على المستوى الإقليمي، ترتبط الجزائر بانتماء عربي–إسلامي واضح، إضافة إلى انتماء عالمي ثالثي يدفعها لتعزيز علاقاتها مع دول الجنوب الإفريقي والعربي في إطار فلسفة التحرر والتنمية المستمرة منذ الاستقلال[33]. هذه الانتماءات تدعمها السياسات الرسمية والوثائق الوطنية التي تؤكد على وحدة الهوية وتدافع عن مبادئ السيادة الوطنية والتنمية الذاتية مع الرفض لأي تدخل خارجي أو محاولة لتمزيق النسيج الوطني

2. أبعاد الانتماءات وتأثيراتها في الجزائر

1) الانتماء الوطني يعزز من وحدة الشعب الجزائري رغم التنوع الثقافي واللغوي والإقليمي.

[31] (ويكيبيديا، 2006؛ مقال حتديات ورهانات الدول النامية، 2019). ان كانت مواقع فلا تهمش بهذا الشكل

[32] (المجتمع الجزائري، 2021؛ أزمة الهوية اللغوية في الجزائر، 2022) ان كانت مواقع فلا تهمش بهذا الشكل

[33] (العلاقات الجزائرية–الإفريقية، 2025) ان كانت مواقع فلا تهمش بهذا الشكل

2) الانتماء الديني (الإسلام) يشكل بعداً مركزياً وهاماً في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية.

3) الانتماءات الإقليمية واللغوية تتجلى بوضوح في مناطق مثل القبائل والصحراء الكبرى، مع فرضيات متجددة حول الهوية والحقوق الثقافية.

4) السياسة الاجتماعية في الجزائر تسعى لتقوية الانتماء من خلال تحسين مستويات المعيشة وتوفير الدعم الاجتماعي[34]

5) التحديات العولمية والإعلامية تمثل تهديداً للانتماءات الثقافية التقليدية، خصوصاً بين الشباب، مما يتطلب سياسات تعليمية وثقافية فعالة للحفاظ على الهوية الوطنية

يجب اضاف كتب ومراجع علمية لهذا الجزء من البحث

في الاخير نخلص الى ان ادارة بلدية المنيعة تتأثر بعوامل البناء الاجتماعي حيث نجد ان الفئات البشرية العاملة في بلدية المنيعة تختلف في اجاباتها في عينة الاستبيان كل حسب منظوره وملاحظته في واقع العمل الميداني **نتيجة خاطئة ولا يمكن ربطها بما سبق لانه لا علاقة لها بما سبق**

[34] (السياسة الاجتماعية في الجزائر، 2023).

المبحث الثاني: عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة وعرض النتائج على ضوء الأسئلة الفرعية

المطلب الأول: عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة

أولا: منهج البحث

المنهج هو الرؤية والخطة الشاملة ذات الإجراءات والخطوط المتكاملة منطقيا التي يضعها الباحث لكي تقوده نحو الإجابة على الأسئلة التي لم تتوفر حولها إجابة أو إجابات مناسبة سواء في خزينه المعرفي أو في الدراسات السابقة ذات العلاقة، والمنهج مسيرة منظمة تبدأ من نقطة الجهل بالموضوع إلى الإحاطة به، وقد استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي لجمع المعلومات المهمة والمطلوبة الحصول عليها من مجتمع البحث إضافة إلى الملاحظة والاستمارة تم توزيعها على عينة الدراسة.

ثانيا: مجالات البحث

1. **المجال البشري:** ويعني به الباحث تحديد للأفراد الذين ستجري عليهم الدراسة التطبيقية ويتمثل المجال البشري في بحثنا الأفراد الذين جرت عليهم الدراسة وجمع البيانات منهم وكان عددهم (50) مبحوث ويتمثلون في عمال بلدية منيعة.
2. **المجال المكاني:** ويقصد به الباحث تحديد الموقع الجغرافي الذي ستجري عليه الدراسة التطبيقية وتم تحديد بلدية المنيعة لجمع البيانات.

3. **المجال الزماني:** ويقصد به المدة الزمنية التي استغرقها الباحث في جمع المعلومات والمعلومات من الميدان وامتدت الفترة الزمنية للبحث بجانبيه النظري والتطبيقي من (15 افريل) إلى غاية (15 ماي).

ثالثا: عينة الدراسة

إن طريقة العينات لا تدرس جميع وحدات الدراسة، بل تدرس جزءا صغيرا من مجتمع الدراسة بعد اختياره اختيار منظما أو عشوائيا على أن تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة إحصائيا ومن الطبيعي أن تكون دراسة العينة أسهل وأيسر من دراسة المجتمع بأكمله، لهذا فقد اعتمدت الباحثة على العينة العشوائية البسيطة موزعة على عمال بلدية المنيعة والبالغة (55) مفردة تم استرجاع 50 مفردة صالحة للدراسة.

رابعا: أدوات جمع البيانات

1. استمارة الاستبانة:

مجموعة من الأسئلة بطريقة مباشرة لعينة الدراسة من اجل الحصول على إجابات منهم ودون تدخل الباحث في التأثير على المبحوثين.

واعتمدت الباحثة على الاستبانة ذات الأسئلة المفتوحة والمغلقة كونها حددت مجموعة من الأسئلة بخيارات معينة للإجابة عليها من قبل المبحوثين للتوصل إلى تحقيق أهداف البحث.

المطلب الثاني: عرض النتائج على ضوء الأسئلة الفرعية

أولا: البيانات العامة

1. **الجنس:** يؤثر نوع الجنس في إجابات المبحوثين وهذا ما سوف تحاول الباحثة توضيحه في الجدول رقم (01)

جدول رقم (01): يوضح جنس المبحوث

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية

ذكر	19	38
أنثى	31	62
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.V21

تبين من الجدول أعلاه أن نسبة الإناث هي (62%) مقارنة بنسبة الذكور (38%) وهذا يدل على أن نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور وهذا راجع إلى أن العمل في الإدارة هو مخصص أكثر للإناث لأنه لا يتطلب جهد.

الشكل رقم (01): يوضح جنس المبحوث

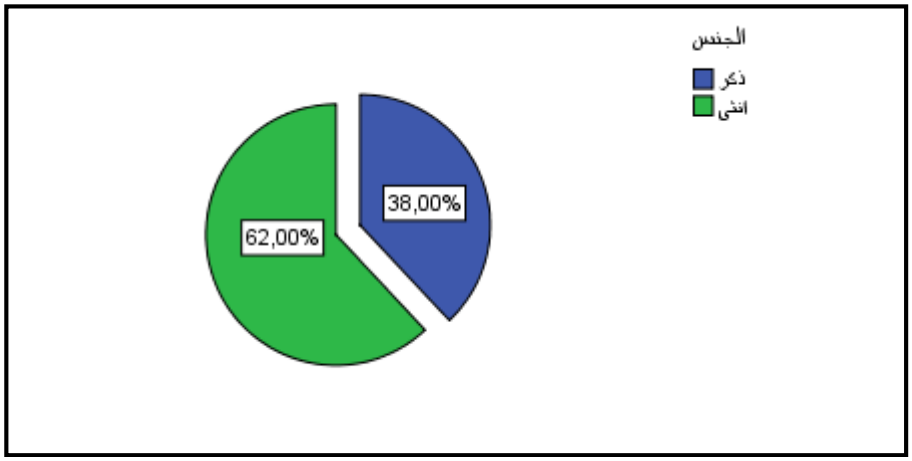

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.V21

2. **العمر**: يعد متغير العمر في اغلب الدراسات الاجتماعية من المتغيرات المهمة التي يمكن من خلالها التعرف على أعمار المبحوثين وهذا ما يعتبر قوة في التحليل والتفسير بين الأعمال المختلفة.

جدول رقم (02): يوضح أعمار المبحوثين

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	04	8
من 25 إلى 35 سنة	20	40

من 35 إلى 45 سنة	20	40
أكثر من 45 سنة	06	12
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.V21

تبين من خلال الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من المبحوثين هم من الأعمار (من 25 إل 35 سنة) و(من 35 إلى 45 سنة) وبلغت نسبتهم بالتساوي (40%) وهذا راجع إلى أن هذه الأعمار تمثل الطاقة الشبابية القادرة على العمل والعطاء بجودة عالية وهي تمثل المسبة الغالبة في المجتمع، يليها المجال (أكثر من 45 سنة) بنسبة (12%) وفي الأخير جاء المجال (أقل من25 سنة) وبلغ غددهم أربعة مبحوثين وهذا راجع غلى قلة الخبرة في هذا السن.

الشكل رقم (02): يوضح أعمار المبحوثين

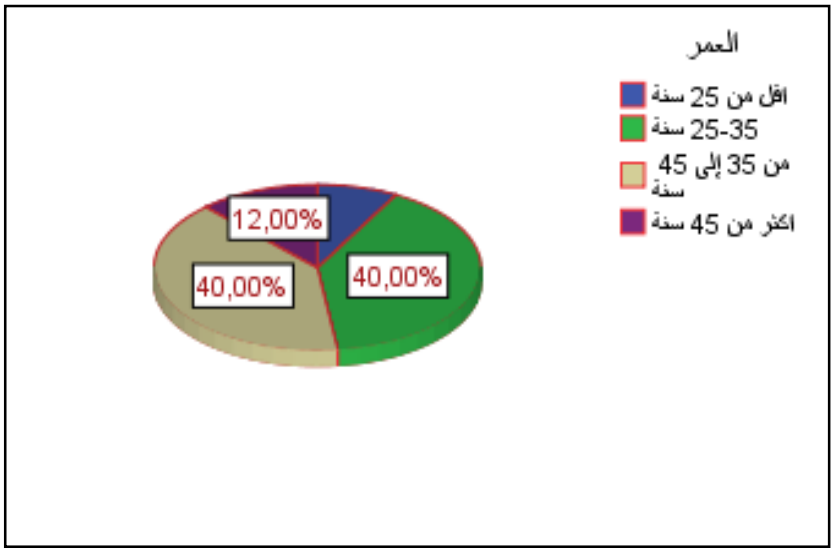

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.V21

3. **المستوى الدراسي**: هو متغير يوضح مستوى العين المدروسة هل هي ذات مؤهلات عالية أم منخفضة وهذا يؤثر بدرجة كبيرة على استيعاب أسئلة الدراسة والإجابة عليها بأكثر وضوح ودقة.

جدول رقم (03): يوضح المستوى الدراسي للمبحوثين

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
ابتدائي	00	00
متوسط	07	14
ثانوي	18	36
جامعي	25	50
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.V21

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن اغلب أفراد العينة مستواهم الدراسي جامعي بنسبة (50%) وهذا راجع إلى أن الاستمارات التي قمنا بتوزيعها على مستو الإدارة كان اكبر من المستويات الوظيفية الدنيا، ويليه مستوى ثانوي بنسبة (36%) وفي الأخير يأتي مستوى متوسط بنسبة (14%)، أما بالنسبة لمستوى ابتدائي فهو معدوم.

الشكل رقم (03): يوضح المستوى الدراسي

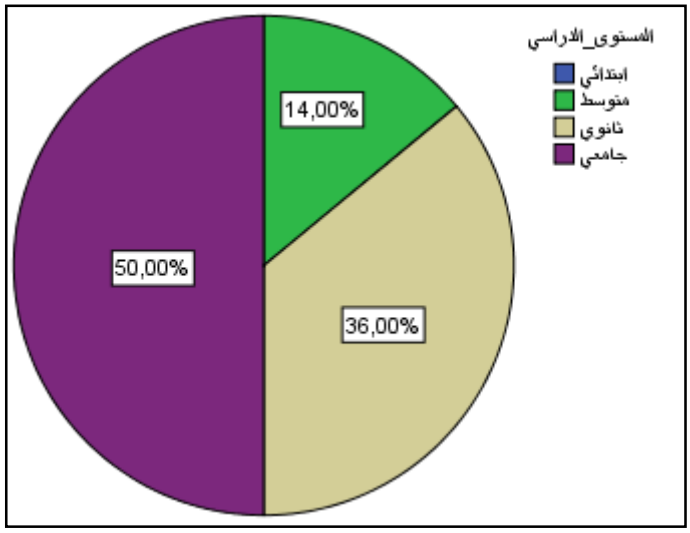

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.V21

ثانيا: أسئلة حول البناء الاجتماعي

1. هل تعتقد أن العلاقات القبلية أو العائلية لها تأثير على التوظيف في البلدية؟

جدول رقم (04): يوضح تأثير العلاقات القبلية أو العائلية على التوظيف في البلدية

السؤال رقم 1	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	25	50
تأثير ضعيف	12	24
لا يؤثر	13	26
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.V21

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن العلاقات القبلية أو العائلية تأثر على التوظيف في البلدية حسب أراء المبحوثين بنسبة (50%) أي الذين أجابوا بـ "نعم"، أما الذين يرون انه يؤثر تأثيرا ضعيفا كانت نسبتهم (24%)، ونسبة (26%) يرون أنه لا يؤثر وهي نسبة عالية لا يستهان بها. **يجب عليك التحليل اكثر من خلال الاستعانة بما اوردته في الفصل الاول من نظريا ومفاهيم**

2. هل تلاحظ أن الانتماء الاجتماعي (القبلي أو العائلي) يؤثر على تعامل الإدارة مع المواطنين؟

جدول رقم (05): يوضح تأثير الانتماء الاجتماعي على تعامل الإدارة مع المواطنين

السؤال رقم 2	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	17	34
لا	15	30
أحيانا	18	36
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.V21

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أراء المبحوثين تختلف وتتباين بين من هو مؤيد ومعارض حول تأثير الانتماء الاجتماعي على تعامل الإدارة مع المواطنين حيث أن نسبة (34%) يرون انه نعم يؤثر، ونسبة (30%) يعتقدون انه لا يؤثر، ونسبة (36%) يقولون انه يؤثر أحيانا وأحيانا أخرى لا يؤثر وهي النسبة الأعلى لعينة الدراسة وهي راجعة لتجاربهم العملية في تعاملاتهم.

يجب عليك التحليل اكثر من خلال الاستعانة بما اوردته في الفصل الاول من نظريا ومفاهيم

3. هل سبق لك أن شعرت بالحصول على خدمة إدارية أسهل بسبب معرفتك الشخصية بأحد الموظفين؟

جدول رقم (06): يوضح سهول الحصول على الخدمة من خلال المعارف الشخصية

السؤال رقم 3	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	27	54
لا	23	46
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.V21

يوضح الجدول السابق شعور المواطنين أن حصولهم على الخدمة الإدارية في البلدية محل الدراسة أسهل بسبب معرفتهم الشخصية بأحد الموظفين وقد كانت اغلب إجابات أفراد العينة بـ "نعم" بنسبة (54%)، أما النسبة المتبقية والتي تقدر بـ (46%) كانت إجاباتهم ب "لا" وهذا راجع إلى أنهم غالبا لا يملكون معارف من الموظفين في البلدية محل الدراسة.

يجب عليك التحليل اكثر من خلال الاستعانة بما اوردته في الفصل الاول من نظريا ومفاهيم

4. في رأيك هل يتم توزيع الخدمات في البلدية بشكل عادل بين جميع المواطنين؟

جدول رقم (07): يوضح توزيع الخدمات في البلدية بشكل عادل بين جميع المواطنين

السؤال رقم 4	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	05	10
لا	27	54
غير متأكد	18	36
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.V21

يوضح الجدول أعلاه أن أفراد العينة يعتقدون أن توزيع الخدمات في البلدية لا يتم بشكل عادل بين جميع المواطنين وهذا بنسبة (54%) وهي النسبة الأعلى وهذا راجع إلى أن الحسوبية والمعرفة الشخصية للموظفين هي من تحكم توزيع الخدمات في البلدية محل الدراسة وهذا ما رأيناه في السؤال السابق، ونسبة (36%) غير متأكدون من أن المعاملات تتم بشكل عادل أم لا وهي نسبة عالية يؤخذ بها وهذا راجع إما لقلة تعاملاتهم آم إلى عدم رغبتهم في الإجابة بوضوح عن السؤال، وفي الأخير أجاب 5 أفراد انه تتم المعاملات بشكل عادل نعم.

يجب عليك التحليل اكثر من خلال الاستعانة بما اوردته في الفصل الاول من نظريا ومفاهيم

5. هل ترى أن العادات والتقاليد المحلية تؤثر على طريقة عمل الإدارة؟

جدول رقم (08): يوضح تأثير العادات والتقاليد على طريقة عمل الإدارة؟

السؤال رقم 5	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	08	16
لا	21	42
إلى حد ما	21	42
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.V21

يوضح الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة بالتساوي كانت إجاباتهم حول أن العادات والتقاليد المحلية تؤثر على طريقة عمل الإدارة بـ "لا" وبـ"إلى حد ما" بنسبة (42%) والنسبة المتبقية أجابوا بـ «نعم" أي تؤثر وكان عددهم 08 أفراد من حجم العينة.

يجب عليك التحليل اكثر من خلال الاستعانة بما اوردته في الفصل الاول من نظريا ومفاهيم

6. برأيك ما هي السبل التي يمكن أن تحسن من أداء الإدارة العامة في ظل الواقع الاجتماعي الحالي؟

قامت الباحثة بتصميم هذا السؤال بإجابات مفتوحة وتركت المجال للمبحوثين بان يقدموا إجابات حسب رأيهم ولم تحدد لهم ماذا يجيبون وتباينت إجاباتهم كل حسب تجربته ورأيه وحسب فهمه لطرح السؤال فهناك من أجاب بأن السبل التي يمكن أن تحسن من أداء الإدارة العامة في ظل الواقع الاجتماعي الحالي هي: القضاء على المحسوبية، تكثيف أشكال التفتيش والرقابة الإدارية، فتح المجال لطرح انشغالات الموظفين، التركيز عل توفير البيئة المناسبة التي تحفز الموظف على العمل والإبداع، التعامل مع الموظف دون تميز أو محسوبية، تغيير أوقات العمل والاعتماد على نظام المناوبة أو الدوام، الحضور اليومي والانضباط والفعالية وروح المشاركة في المعلومات، الابتعاد عن البيروقراطية، التعاون في أداء المهام الموكلة لكل مصلحة، الاحترام بين الموظفين وتحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطنين، التحلي بالشفافية في العمل، الابتعاد عن التفريق في الانتماء إلى جهة دون أخرى، توفير الوسائل اللازمة لتحسين الأداء في الخدمة، نزع الجهوية والقبلية في التعامل وتسيير الخدمات الإدارية، تشجيع اللامركزية والتقليل من المركزية، المشاركة في اتخاذ القرارات من خلال إشراك المجتمع المدني، بناء الثقة بالإدارة والموظفين، تشجيع الحوار بين الموظف والمسؤول، العدالة في تسير الخدمة لصالح جميع المواطنين والمساواة في الحقوق، الانضباط والتحلي بروح المسؤولية، تشجيع ثقافة الابتكار والإبداع والتغيير، اعتماد التكنولوجيا الحديثة، احترام الوقت.

يجب عليك التحليل اكثر من خلال الاستعانة بما اوردته في الفصل الاول من نظريا ومفاهيم

خلاصة الفصل الثاني:

إنّ البناء الاجتماعي يُعدّ عاملاً جوهريًا في تحديد فعالية الإدارة العامة ونجاعة تدخلاتها على المستوى المحلي. فالإدارة لا تعمل في فراغ، بل تنشط داخل محيط اجتماعي وثقافي يفرض عليها التكيف مع واقعه وتحدياته. من خلال دراسة بلدية المنيعة كنموذج، يتضح أنّ خصوصيات المجتمع المحلي من عادات وتقاليد، وبنية ديمغرافية، ومستوى وعي وثقافة، تؤثر بشكل مباشر في أساليب التسيير الإداري، وفي طبيعة العلاقة بين المواطن والجهاز البلدي. كما أنّ نجاح الإدارة في أداء مهامها يرتبط بمدى قدرتها على إدماج هذه الخصوصيات الاجتماعية في خططها التنموية، وضمان تواصل فعّال مع المواطنين. وعليه، يمكن القول إن

البناء الاجتماعي يُمثل إما رافعة أساسية لتطوير الإدارة العامة وتعزيز الثقة بينها وبين المجتمع، أو عائقًا يحدّ من فعاليتها إذا لم يُؤخذ بعين الاعتبار في الممارسات والسياسات العمومية.

في تكرار مع تمهيد الفصل الثاني والفصل الأول

الخاتمة العامة

الخاتمة

في ختام هذه المذكرة يتبيّن لنا من خلال هذه الدراسة أنّ البناء الاجتماعي يُشكّل عنصرًا محوريًا في فهم طبيعة وأداء الإدارة العامة في الجزائر، ولاسيما في بلدية المنيعة. إذ ينعكس بشكل واضح على البيئة التنظيمية وأنماط السلوك الإداري، من خلال تأثير القيم والعادات والتقاليد وروح الانتماء على كيفية ممارسة السلطة وتقديم الخدمة العمومية. كما أظهرت النتائج عمق الترابط القائم بين البناء الاجتماعي والإدارة العامة، حيث يشكّل المجتمع المحلي بخصائصه المختلفة الإطار الذي تعمل ضمنه الإدارة العامة، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على فعاليتها وكفاءتها.

إنّ الوعي بخصوصيات البناء الاجتماعي يمكّن من تبنّي ممارسات إدارية أكثر واقعية وملاءمة لطبيعة المجتمع المحلي، مما يعزّز فعالية الجهاز الإداري وقدرته على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تؤكد هذه الدراسة على أهمية التفاعل الإيجابي والمرونة في الإدارة العامة لمواكبة التحولات الاجتماعية، إلى جانب ضرورة تقوية قدرات الإطارات الإدارية عبر التكوين المستمر، وتبني آليات حديثة في التسيير، مع إشراك أكبر للجماعات المحلية في عملية التنمية.

الآفاق

تفتح هذه الدراسة المجال أمام أبحاث أخرى تتناول تأثير البناء الاجتماعي على الإدارة العامة في سياق التغيرات العالمية، خاصة مع بروز تحديات العولمة والرقمنة والحوكمة الرشيدة، مما يستدعي دراسة أعمق حول كيفية توظيف التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في خدمة الإدارة مع الحفاظ على خصوصيات المجتمع المحلي.

التوصيات

1. ضرورة إدماج البعد الاجتماعي والثقافي في صياغة السياسات المحلية.
2. العمل على تكوين وتأهيل الإطارات الإدارية بما يتلاءم مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

3. تعزيز قنوات الاتصال والتواصل بين الإدارة والمواطنين لضمان الشفافية والثقة المتبادلة.
4. تفعيل المشاركة المجتمعية في صياغة وتنفيذ المشاريع التنموية المحلية.
5. اعتماد الرقمنة كأداة لتحسين جودة الخدمات العمومية مع مراعاة العدالة في الوصول إليها.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

- **الكتب**

1. ماركس، كارل. (2006). رأس المال. ترجمة فواز طرابلسي. بيروت: دار الفارابي.
2. أحمد الصويتي، مدخل إلى الإدارة العامة، دار الهدى للطباعة والنشر، عمان، 2015.
3. علي عبد القادر، نظرية الإدارة العامة بين الواقع والمأمول، دار الجامعات، القاهرة، 2011.
4. علي وطفة، سوسيولوجيا التربية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2012.
5. غي روشيه، مدخل إلى علم الاجتماع ترجمة حسن حرب، منشورات عويدات، بيروت، 1970.
6. فاطمة الزهراء زراوي، علم الاجتماع العام، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2015
7. شفيق، أحمد .البناء الاجتماعي وأثره على الإدارة العامة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018
8. بوعزة، عبد القادر .البيئة الاجتماعية والإدارة المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 12، جامعة الجزائر، 2020.

- **مراجع باللغة الاجنبية**

1. Simon, H. A. (1976). Administrative Behavior. New York: Free Press.
2. Parsons, T. (1951). The Social System. Glencoe: Free Press.
3. Weber, M. (1947). The Theory of Social and Economic Organization. New York: Free Press.
4. Barnard, C. (1938). The Functions of the Executive. Cambridge: Harvard University Press.
5. Taylor, F. W. (1911). The Principles of Scientific Management. New York: Harper.
6. Mayo, E. (1933). The Human Problems of an Industrial Civilization. Boston: Harvard Business School.
7. Berger, P., & Luckmann, T. (1966). The Social Construction of Reality. New York: Anchor Books.
8. Parsons, T. (1951). The Social System. Glencoe: Free Press.
9. Marcuse, H. (1964). One-Dimensional Man. Boston: Beacon Press.
10. Henry, Nicholas. Public Administration and Public Affairs, Routledge, 2013, p. 9.
11. Weber, Max. The Theory of Social and Economic Organization, Translated by A. M. Henderson and Talcott Parsons, New York: Free Press, 1947, p. 196.
12. Berger, P. & Luckmann, T. The Social Construction of Reality. New York: Anchor Books, 1966, p. 59.
13. Spencer, H. The Principles of Sociology. London: Williams and Norgate, 1876, p. 102.

14. Radcliffe-Brown, A.R. Structure and Function in Primitive Society. London: Cohen and West, 1952, p. 178.
15. Durkheim, Émile. Les Règles de la méthode sociologique, Paris: PUF, 1895, p. 39.

- **مواقع**

1. ويكيبيديا. (2006). دولة نامية. تم الاسترجاع
2. مقال حتديات ورهانات الدول النامية. (2019). جامعة الجزائر3.
3. العلاقات الجزائرية – الإفريقية: بين الطموحات الإيديولوجية وتحديات الواقع الإفريقي. 2025)
4. فكرون، س. (2005). التغيرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية –الجزائر نموذجا. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المسيلة.
5. السياسة الاجتماعية في الجزائر: الرهانات الاجتماعية والسياسية. (2023). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الملاحق

استبيان حول: تأثير البناء الاجتماعي على الإدارة العامة في (بلدية المنيعة) الجزائر.

البيانات العامة:

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

العمر:

- أقل من 25 سنة ☐
- 25 35 سنة ☐
- 35 45 سنة ☐
- أكثر من 45 سنة ☐

المستوى الدراسي:

- ابتدائي ☐
- متوسط ☐
- ثانوي ☐
- جامعي ☐

أسئلة حول البناء الاجتماعي:

1. هل تعتقد أن العلاقات القبلية أو العائلية لها تأثير على التوظيف في البلدية؟
   - نعم ☐
   - تأثير ضعيف ☐
   - لا يؤثر ☐
2. هل تلاحظ أن الانتماء الاجتماعي (القبلي أو العائلي) يؤثر على تعامل الإدارة مع المواطنين؟
   - نعم ☐
   - لا ☐
   - أحيانا ☐
3. هل سبق لك أن شعرت بالحصول على خدمة إدارية أسهل بسبب معرفتك الشخصية بأحد الموظفين؟
   - نعم ☐
   - لا ☐

4. في رأيك هل يتم توزيع الخدمات في البلدية بشكل عادل بين جميع المواطنين؟

- نعم ☐
- لا ☐
- غير متأكد ☐

5. هل ترى أن العادات والتقاليد المحلية تؤثر على طريقة عمل الإدارة؟

- نعم ☐
- لا ☐
- إلى حد ما ☐

6. برأيك ماهي السبل التي يمكن أن تحسن من أداء الإدارة العامة في ظل الواقع الاجتماعي الحالي؟

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المنيعة

دائرة المنيعة

بلدية المنيعة

قرار رقم: 085 مؤرخ في: 21 أفريل 2022

يتضمن إنشاء هيكل تنظيمي لبلدية المنيعة

إن رئيس دائرة المنيعة المكلف بتسيير شؤون بلديـة المنيعـة،

- بمقتضى القانون رقم 11- 10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية. المعدل والمتمم
- وبمقتضى القانون رقم 19- 12 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، يعدل ويتمم القانون رقم رقم 84- 09 المؤرخ في 02 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21- 117 مؤرخ في 8 شعبان عام 1442 الموافق 22 مارس سنة 2021، يتمم المرسوم رقم 84- 79 المؤرخ في أول رجب عام 1404 الموافق 3 أبريل سنة 1984 الذي يحدد أسماء الولايات ومقارها.
- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم: 304/07 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد الشبكة الإستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم .
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم:11- 334 المؤرخ في 22 شوال 1432 الموافق 20 سبتمبر سنة 2011 المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية.
- وبناءا على التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 31 ماي 2008 المحددة للتدابير الإنتقالية للمناصب العليا الهيكلية للمصالح اللامركزية وغير الممركزة في الدولة في الشبكة الإستدلالية.
- و بناءا على القرار رقم 262 المؤرخ في 28 ديسمبر والمتضمن يحل الوالي ممثلا في السيد جحافي محمد بصفته رئيس دائرة المنيعة محل المجلس الشعبي البلدي لبلدية المنيعة في تسيير شؤون بلدية المنيعة وذلك إلى غاية إنتخاب وتنصيب رئيس المجلس الشعبي للبلدية الصادر عن السيد والي ولاية المنيعة – مديرية التقنين والشؤون العامة-

يقـــرر

المادة الأولى : يهدف هذا القرار إلى إنشاء هيكل تنظيمي لبلدية المنيعة وفقا للجدول المرفق لهذا القرار.

المـــادة 2 : يكلف السيد الأمين العام للبلدية وأمين خزينة مابين البلديات كل فيما يخصه بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في سجل المقررات الإدارية للبلدية.

مطابقته

المكلف بتسيير شؤون البلدية

عن الوالي وبتفويض منه
رئيس دائرة المنيعة
المكلف بتسيير شؤون البلدية
إمضاء: جحافي محمد

25 أفريل 2022

رئيس الدائرة

جحافي

جدول ملحق للقرار رقم 100 المؤرخ في :21 افريل 2022

الرقم	تعيين المصلحة	تعيين المنصب	عدد المناصب	الملاحظة
	*الأمانة العامة	امين عام	01	
	- مكتب البريد	رئيس مكتب	01	
•	- مكتب المداولات والقرارات التنظيمية	رئيس مكتب	01	تحت التصرف المباشر للأمين العام للبلدية
	- مكتب الأرشيف	رئيس مكتب	01	
	- مكتب الأمن والوقاية	رئيس مكتب	01	
	I هيكل الشعب الإدارية و التقنية			
	*مصلحة التنظيم العام	رئيس مصلحة	01	
	- مكتب الانتخابات والإحصاء	رئيس مكتب	01	
01	- مكتب الجمعيات	رئيس مكتب	01	
	- مكتب الشؤون القانونية والمنازعات	رئيس مكتب	01	
	- مكتب الحالة المدنية والخدمة الوطنية	رئيس مكتب	01	
	*مصلحة تنقل الأشخاص والمركبات	رئيس مصلحة	01	
02	- مكتب جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية	رئيس مكتب	01	
	- مكتب رخص السياقة	رئيس مكتب	01	
	- مكتب تسجيل المركبات	رئيس مكتب	01	
	*مصلحة الشؤون المالية	رئيس مصلحة	01	
	- مكتب الميزانية	رئيس مكتب	01	
	- مكتب المحاسبة	رئيس مكتب	01	
03	❖ فرع محاسبة التسيير	رئيس فرع	01	
	❖ فرع محاسبة التجهيز	رئيس فرع	01	
	- مكتب الأجور	رئيس مكتب	01	
	❖ فرع أجور الدائمين	رئيس فرع	01	
	❖ فرع أجور المتعاقدين	رئيس فرع	01	
	*مصلحة ممتلكات البلدية	رئيس مصلحة	01	
04	- مكتب ممتلكات البلدية العقارية	رئيس مكتب	01	
	- مكتب ممتلكات البلدية المنقولة	رئيس مكتب	01	
	- مكتب الفلاحة	رئيس مكتب	01	
	*مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية	رئيس مصلحة	01	
05	- مكتب الشؤون الاجتماعية	رئيس مكتب	01	
	- مكتب الشؤون الثقافة والرياضة والسياحة	رئيس مكتب	01	
	- مكتب تسيير المدارس الابتدائية والخدمات الاجتماعية المدرسية	رئيس مكتب	01	

06	*مصلحة الموارد البشرية	رئيس مصلحة	01	
	- مكتب تسيير المستخدمين	رئيس مكتب	01	
	♦ فرع تسيير المستخدمين الدائمين	رئيس فرع	01	
	♦ فرع تسيير المستخدمين المتعاقدين	رئيس فرع	01	
	- مكتب الإمتحانات والمسابقات والتكوين	رئيس مكتب	01	
07	*مصلحة التعمير والبناء	رئيس مصلحة	01	
	- مكتب التعمير	رئيس مكتب	01	
	- مكتب الطرق والشبكات	رئيس مكتب	01	
	- مكتب السكن	رئيس مكتب	01	
	♦فرع الشطرة15/08	رئيس فرع	01	
	♦فرع إعادة سكن الريفي	رئيس فرع	01	
08	*مصلحة الصفقات العمومية	رئيس مصلحة	01	
	- مكتب الدراسات والمتابعة التقنية	رئيس مكتب	01	
	- مكتب الصفقات العمومية	رئيس مكتب	01	
	♦فرع التجهيز	رئيس فرع	01	
	♦فرع التسيير	رئيس فرع	01	
09	*مصلحة الوسائل العامة	رئيس مصلحة	01	
	- مكتب تسيير المخازن البلدية	رئيس مكتب	01	
	- مكتب تسيير الحضيرة البلدية	رئيس مكتب	01	
	♦ فرع تسيير حضيرة البلدية	رئيس فرع	01	
	♦ فرع تسيير المحشر البلدي	رئيس فرع		
	- مكتب الجرد	رئيس مكتب		
10	♦ مصلحة الإعلام الآلي والمتابعة البرامج	رئيس مصلحة	01	
	- مكتب العصرنة و الرقمنة	رئيس مكتب	01	
	- مكتب متابعة البرامج	رئيس مكتب	01	
II	هيكل حفظ الصحة			
	• مسيير هيكل حفظ الصحة	مسيير هيكل	01	
11	♦مصلحة الرقابة و التفتيش لحفظ الصحة و النظافة العمومية	رئيس مصلحة	01	
	- مكتب النظافة و البيئة	رئيس مكتب	01	
	- مكتب المؤسسات الخاضعة للتفتيش	رئيس مكتب	01	
12	♦مصلحة رقابة و نظافة توزيع المياه	رئيس مصلحة	01	
	- مكتب المياه الصالحة للشرب و السقي	رئيس مكتب	01	
	- مكتب مياه الصرف الصحى	رئيس مكتب	01	
13	♦مصلحة جودة المنتجات الموجهة	رئيس مصلحة	01	
	- مكتب مرقبة المواد الإستهلاكية	رئيس مكتب	01	
	- مكتب مراقبة المنشآت	رئيس مكتب	01	

14	◆مصلحة الوقاية من الأمراض المتنقلة	رئيس مصلحة	01
	- مكتب الأمراض المتنقلة عن طريق المياه	رئيس مكتب	01
	- مكتب الأمراض المتنقلة عن طريق الحيوان	رئيس مكتب	01
15	◆مصلحة الأنشطة الجوارية و حملات التوعية	رئيس مصلحة	01
	- مكتب الحملات التحسيسية	رئيس مكتب	01
	- مكتب الإعلام و الإتصال	رئيس مكتب	01
16	◆مصلحة التحاليل المخبرية	رئيس مصلحة	01
	- مكتب تحاليل المياه	رئيس مكتب	01
	- مكتب تحاليل المواد الإستهلاكية	رئيس مكتب	01

حرر بالمنيعة في:

المكلف بتسيير شؤون البلدية

عن الوالي وبتفويض منه
رئيس دائرة المنيعة
المكلف بتسيير شؤون البلدية
إمضاء: جحاف محمد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المنيعة

دائرة المنيعة

بلدية المنيعة

10 FEV. 2025 01

حالة تعداد المناصب المالية إلى غاية 2024/12/31

أ-المناصب العليا الهيكلية

الرقم	الرتبة	المناصب المفتوحة	المناصب المشغولة	المناصب الشاغرة	ملاحظات
01	أمين عام	01	00	01	
02	رئيس مصلحة	16	12	04	
03	رئيس مكتب	44	16	28	
04	رئيس فرع	12	09	03	
	المجموع	73	37	36	

ب- المناصب العليا الوظيفية

الرقم	الرتبة	المناصب المفتوحة	المناصب المشغولة	المناصب الشاغرة	ملاحظات
01	المكلف بالدراسات	01	01	00	
	المجموع	01	01	00	

جـ- المناصب المتخصصة

الرقم	الرتبة	المناصب المفتوحة	المناصب المشغولة	المناصب الشاغرة	ملاحظات
01	مفوض الحالة المدنية	11	06	05	
02	عون الشباك	40	37	03	
	المجموع	51	43	08	

المنيعة في : 31 2024

رئيس المجلس الشعبي البلدي

تأشيرة المراقب الميزانياتي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المنيعة

دائرة المنيعة

بلدية المنيعة

حالة تعداد المناصب المالية إلى غاية 2024/12/31

أ-موظفي أسلاك إدارة الجماعات الإقليمية

الرقم	الرتبة	المناصب المفتوحة	المناصب المشغولة	المناصب الشاغرة	ملاحظات
01	متصرف إقليمي مستشار	02	02	00	
02	متصرف إقليمي رئيسي	15	14	01	
03	متصرف إقليمي	32	31	01	
04	طبيب بيطري رئيسي للإدارة الإقليمية	01	01	00	
05	طبيب بيطري للإدارة الإقليمية	01	01	00	
06	مهندس معماري للإدارة الإقليمية	01	01	00	
07	وثائقي أمين المحفوظات رئيسي للإدارة الإقليمية	01	01	00	
08	وثائقي أمين المحفوظات للإدارة الإقليمية	03	02	01	
09	مستشار إجتماعي للإدارة الإقليمية	03	03	00	
10	مستشار النشاطات الثقافية والرياضية للإدارة الإقليمية	05	05	00	
11	مراقب رئيسي في النظافة والنقاوة العمومية والبيئة	02	02	00	
12	تقني سام في الإعلام الآلي للإدارة الإقليمية	05	04	01	
13	ملحق رئيسي للإدارة الإقليمية	10	07	03	
14	مساعد وثائقي أمين المحفوظات للإدارة الإقليمية	01	01	00	
15	كاتب مديرية رئيسي للإدارة الإقليمية	01	01	00	
16	ملحق الإدارة الإقليمية	03	00	03	
17	كاتب مديرية للإدارة الإقليمية	06	06	00	
18	عون رئيسي للإدارة الإقليمية	20	13	07	
19	تقني في الإعلام الآلي للإدارة الإقليمية	02	02	00	
20	عون الإدارة الإقليمية	17	15	02	
21	كاتب الإدارة الإقليمية	10	08	02	
22	عون مكتب للإدارة الإقليمية	13	08	05	
23	عون حفظ البيانات	02	02	00	
24	رئيس الأعوان في النظافة والنقاوة العمومية والبيئة	01	01	00	
25	مساعد مهندس في الإعلام الآلي	01	01	00	
	المجموع	158	132	26	

ب- العمال المهنيون وسائقي السيارات والحجاب

الرقم	الرتبة	المناصب المفتوحة	المناصب المشغولة	المناصب الشاغرة	ملاحظات
01	عامل مهني خارج الصنف	03	03	00	
02	عامل مهني من الصنف الأول	11	10	01	
04	سائق سيارة من الصنف الأول	02	02	00	
	المجموع	16	15	01	

المنيعة في : 31 ديسمبر 2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المنيعة

دائرة المنيعة

بلدية المنيعة

حالة تعداد المناصب المالية إلى غاية 2024/12/31

- الأعوان المتعاقدون الذين يمارسون عملهم بالتوقيت الكامل والجزئي(عقود غير محددة المدة)

الرقم	الرتبة	المناصب المفتوحة	المناصب المشغولة	المناصب الشاغرة	ملاحظات
01	عامل مهني من المستوى الرابع بالتوقيت الجزئي	71	63	08	
02	عامل مهني من المستوى الثالث بالتوقيت الكامل	57	55	02	
03	عامل مهني من المستوى الثالث بالتوقيت الجزئي	32	32	00	
04	عامل مهني من المستوى الثاني بالتوقيت الكامل	02	02	00	
05	عامل مهني من المستوى الثاني بالتوقيت الجزئي	31	30	01	
06	عامل مهني من المستوى الأول بالتوقيت الكامل	62	62	00	
07	عامل مهني من المستوى الأول بالتوقيت الكامل (مدارس)	48	48	00	
08	عامل مهني من المستوى الأول بالتوقيت الجزئي	97	96	01	
09	عامل مهني من المستوى الأول بالتوقيت الجزئي (مدارس)	03	03	00	
10	عون خدمة من المستوى الثالث بالتوقيت الكامل	28	27	01	
11	عون خدمة من المستوى الثالث بالتوقيت الجزئي	70	70	00	
12	عون خدمة من المستوى الثاني بالتوقيت الجزئي	49	49	00	
13	عون خدمة من المستوى الأول بالتوقيت الجزئي	28	28	00	
14	حـــارس بالتوقيت الكامل	09	09	00	
15	حارس بالتوقيت الكامل (مدارس)	27	27	00	
16	حـــارس بالتوقيت الجزئي	33	33	00	
17	أعوان التنظيف والتطهير بالتوقيت الكامل	13	13	00	
18	سائق سيارة من المستوى الأول بالتوقيت الجزئي	01	01	00	
19	سائق سيارة من المستوى الثاني بالتوقيت الكامل	12	12	00	
	المجموع	673	661	12	

المنيعة في :

تأشيرة المراقب الميزانياتي

رئيس المجلس الشعبي البلدي

قائمة المحتويات

قائمة الجـــــــداول

الرقـــم	المحتوى	رقم الصفحة
شكل رقم 01	يوضح جنس المبحوث	35
شكل رقم 02	يوضح أعمار المبحوثين	36
شكل رقم 03	يوضح المستوى الدراسي للمبحوثين	37
شكل رقم 04	يوضح تأثير العلاقات القبلية والعائلية على توظيف في البلدية	38
شكل رقم 05	يوضح تأثير الانتماء الاجتماعي على تعامل الإدارة مع المواطنين	39
شكل رقم 06	يوضح سهولة الحصول على الخدمة من خلال المعارف الشخصية	40
شكل رقم 07	يوضح توزيع الخدمات في البلدية بشكل عادلة	40
شكل رقم 08	يوضح تأثير العادة والتقاليد على طريقة العمل في الإدارة	41

قائمة الاشكال

الرقم	المحتوى	رقم الصفحة
الشكل رقم 1	دائرة نسبية توضح حنس المبحوث	36
الشكل رقم 2	دائرة نسبية توضح اعمار المبحوثين	37
الشكل رقم3	دائرة نسبية تمثل المستوي الدراسي للمبحوثين	38

قائمة الملاحق

الرقم	المحتوى	رقم الصفحة
01	الاستبيان	52
02	قرار رقم100 مؤرخ في 21-04-2022 تتضمن انشاء هيكل تنظمي لبلدية المنيعة	54
03	حالة تعداد المناصب المالية الى غاية 31-12-2024	58

الفهرس

الاهداء ..... **I**

شكر..... **II**

الملخص ..... **III**

المقدمة ..... **(أ)**

الفصل الاول: الإطار النظري والمفاهمي البيئة الاجتماعية والادارة العامة.

تمهيد **02**

المبحث الاول: مفهوم البيئة الاجتماعية والبناء الاجتماعي **04**

المطلب الاول: تعريف البيئة الاجتماعية..... 05

المطلب الثاني: تعريف البناء الاجتماعي. 07

المطلب الثالث: تعريف الادارة العامة..... 09

المبحث الثاني: نظريات البناء الاجتماعي والادارة العامة. **11**

المطلب الاول نظرية البناء الاجتماعي..... 13

المطلب الثاني: نظريات الادارة العامة ذات الصلة بالنسق الاجتماعي..... 16

المطلب الثالث: العلاقة بين البناء الاجتماعي والادارة العامة 20

خلاصة الفصل **22**

الفصل الثاني: اتر البناء الاجتماعي على الادرة العامة بلدية المنيعة نموذجا.

تمهيد **25**

المبحث الاول: بطاقة فنية تعريفية لبلدية المنيعة والمعطيات الخاصة بها **26**

المطلب الاول: تعريف والموارد البشرية لبلدية المنيعة 26

المطلب الثاني: الهيكل التنظيم لبلدية المنيعة..... 28

المطلب الثالث طبيعة البناء الاجتماعي في الجزائر المنيعة..... 31

المبحث الثاني: عروض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة وعرض النتائج على ضوء الاسئلة الفرعية..... 34
المطلب الاول: عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة. 34
المطلب الثاني: تحليل النتائج على ضوء الاسئلة الفرعية..... 35
خلاصة الفصل 43
الخاتمة..... 45
المصادر والمراجع 48
الملاحق..... 52
قائمة الجدول..... 62
قائمة الاشكال 62
قائمة الملاحق..... 62
الفهرس 63

الفهرس

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية UN .47.01

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

شهادة تصحيح المذكرة

يشهد الأستاذ بحفيظ مصطفى بصفته (رئيسا أو مناقشا)
في لجنة المناقشة لمذكرة الماستر للطالب(ة) تقوي دعاء
رقم التسجيل 24029367 ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
شعبة: العلوم السياسية التخصص: تنظيم سياسي وإداري الموسم الجامعي 2024/2025

ان المذكرة المعنونة بـ
تأثير المنافسة الحزبية على الدولة الصومالية دراسة حالة
بلدية أطنيعة.

تم تصحيحها من طرف الطالب وهي صالحة للإيداع.

إمضاء الأستاذ المكلف بمتابعة التصحيح (رئيس اللجنة أو الممتحن)
يرفع من ربي فيه عباسة أ/د بمير حكيم
الصفة: بعنية مصطفى متابعة التصحيح

غرداية في 16/12/2024

رئيس القسم
رئيس قسم العلوم السياسية
أ.د بن عيسى صارة

ملاحظة: تودع هذه الوثيقة على مستوى القسم